

بالتعاون مع



مركز العودة الفلسطيني  
The Palestinian Return Centre

اللاجئون الفلسطينيون في الوطن العربي

الواقع والآفاق

١٤-١٥ أبريل ٢٠١٢

فندق شيراتون الدوحة



مركز الجزيرة للدراسات  
ALJAZEERA CENTER FOR STUDIES

قدمت هذه الورقة في ندوة "اللاجئون الفلسطينيون في الوطن العربي:

الواقع والآفاق" بالدوحة - 14 و 15 أبريل / نيسان 2012

# خطة العودة: حقيقة تنتظر

## التنفيذ\*

سلمان أبو ستة

المنسق العام لمؤتمر حق العودة، ومؤسس ورئيس هيئة أرض فلسطين- لندن

بالتعاون مع



مركز العودة الفلسطيني  
The Palestinian Return Centre

## اللاجئون الفلسطينيون في الوطن العربي الواقع والآفاق

١٤-١٥ أبريل ٢٠١٢

فندق شيراتون الدوحة



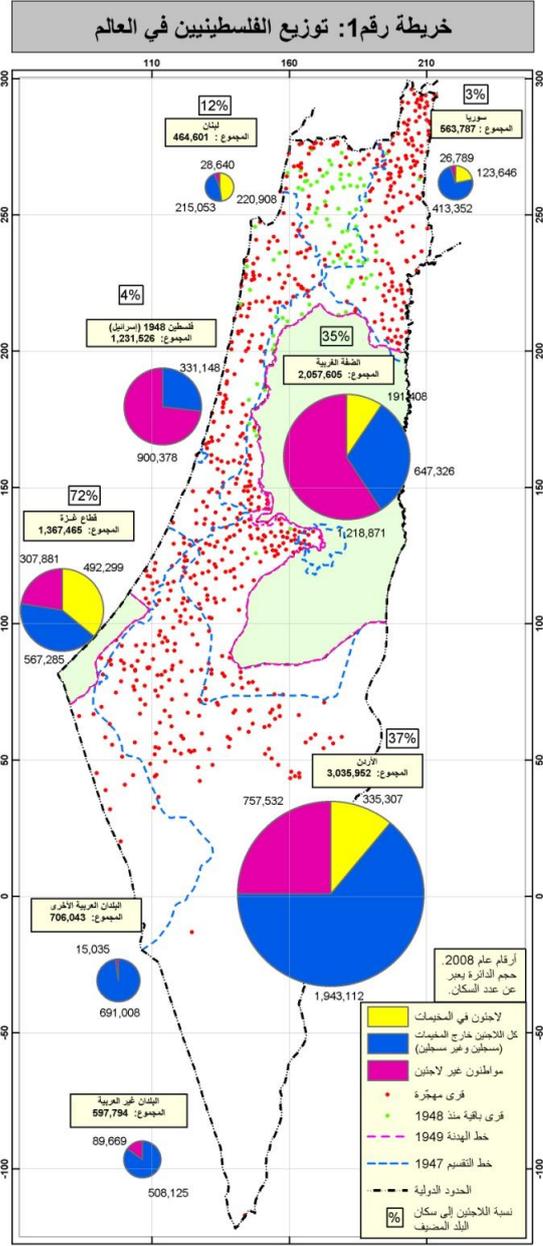
مركز الجزيرة للدراسات  
ALJAZEERA CENTER FOR STUDIES

لا يوجد في تاريخ فلسطين الممتد لخمسة آلاف عام ، مثال آخر على نكبة عام 1948 ، ولا يوجد في تاريخ العالم الحديث مثال آخر يجمع بين الاحتلال والاستعمار والعنصرية وتطبيق مبادئ الفصل العنصري، وإزالة آثار الشعب المحتل وتاريخه والسيطرة الكاملة على جغرافيته مثل الغزو الصهيوني لفلسطين الذي بدأ عام 1948 ولا يزال مستمراً إلى يومنا هذا.

ومع ذلك ، فإن الشعب الفلسطيني لا يزال حياً ، يطالب باستعادة حقوقه في وطنه ، والغزو الصهيوني ، وإن كان قد سيطر على البلاد ، إلا أنه لم يستطع السيطرة عليها بالكامل ، ولم ينعم بالهدوء والراحة ، ولا بمشروعية أعماله حسب القانون الدولي، ولا بدعم شعوب العالم ودولها عدا الولايات المتحدة وبعض دول الإتحاد الأوروبي.

نبدأ بتحديد عدد الشعب الفلسطيني وأماكن تواجده: بالرغم من التهجير العرقي المتواصل، فإن فقدان الأرض الفلسطينية لم يترافق دائماً بالغياب التام لشعبها. ولاشك بأن ثلثي الشعب الفلسطيني تحول إلى لاجئين عام 1948 (وارتفع العدد لاحقاً)، لكن 88% من مجموع الفلسطينيين لا يزالون موجودين داخل فلسطين التاريخية، وفي حلقة محيطة بها في الدول العربية المجاورة لا يتجاوز عرضها 150 كم. تُظهر الخريطة رقم 1 توزيع الفلسطينيين في العالم. كما تُظهر اللاجئين (في المخيمات أو خارجها) حسب تصنيف وكالة الإغاثة للمخيمات) والسكان الأصليين للمنطقة. ويبدو واضحاً أن الأردن تؤوي أكبر نسبة من اللاجئين الموجودين خارج فلسطين.

ما زال لاجئو عام 1948، يشكلون أكبر مجموعة من اللاجئين في عالمنا المعاصر وأقدمها وأكثرها أهمية سياسية. كما يوجد عدد آخر من الفلسطينيين يطلق عليهم اسم "النازحين" تم تهجيرهم بعد عام 1967. يصل عدد هؤلاء النازحين اليوم إلى 1,900,000 نسمة. ويلاحظ أن هناك أكثر من 345,000 شخص من اللاجئين الفلسطينيين شردوا من ديارهم عام 1948 وظلوا داخل إسرائيل، وهم مواطنون إسرائيليون.



وقد كافح الشعب الفلسطيني طوال ستة عقود لكي يعود إلى الديار. ولا يزال يكافح إلى يومنا هذا. ونسأل اليوم: إذا كان التاريخ والواقع والقانون الدولي يؤكدون حق اللاجئين في العودة إلى ديارهم، ماهي العوامل أو العقبات التي تواجه هذه العودة؟

بالتعاون مع



مركز العودة الفلسطيني  
The Palestinian Return Centre

## اللاجئون الفلسطينيون في الوطن العربي الواقع والآفاق

١٤-١٥ أبريل ٢٠١٢

فندق شيراتون الدوحة



مركز الجزيرة للدراسات  
ALJAZEERA CENTER FOR STUDIES

### خطة العودة

كان وعد بلفور، الصادر في 2 تشرين الأول/نوفمبر عام 1917، فاتحة لأطول حرب شنت ضد شعب، ودامت 94 عاماً حتى الآن. يقول المؤرخ الإسرائيلي المعروف، أفي شليم، "كان وعد بلفور واحداً من أسوأ الأخطاء التي ارتكبتها السياسة الخارجية البريطانية في النصف الأول من القرن العشرين. لقد انطوى هذا الوعد على ظلم كبير للعرب الفلسطينيين وزرع بذور صراع لا ينتهي في الشرق الأوسط".<sup>1</sup>

تحول ذلك الخطأ إلى أكبر حركة تهجير عرقي مستمرة ومخططة في التاريخ الحديث، جرت خلال العامين 1948-1949. وفيما بعد ذلك اتخذ هذا التهجير العرقي المستمر، أشكالاً متعددة، لكن المبدأ ظل هو نفسه: مصادرة الممتلكات وطرد السكان من الجليل والنقب والضفة الغربية، لا سيما القدس، والقول الجماعي للمدنيين في المخيمات الفلسطينية.

رغم كل القوة العسكرية التي يتمتع بها الإسرائيليون، فإنهم لم يربحوا المعركة على المدى الطويل. ورغم الضعف العسكري الذي يعاني منه الفلسطينيون، فإنهم لم يخسروا كل شيء. فهم ما زالوا يعيشون داخل فلسطين وفي البلاد المحيطة بها. تضاعف عددهم سبع مرات، وأصبحوا 11 مليون نسمة، وفي حين ازداد عدد الإسرائيليين 10 مرات، بالتكاثر الطبيعي وعلى الأخص باستقدام المهاجرين اليهود، فإن عددهم الآن لم يتجاوز نصف عدد الفلسطينيين.

إن شرعية حق العودة راسخة في القانون الدولي. كما يؤكدها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والميثاق الدولي للحقوق المدنية والسياسية، ومواثيق إقليمية مماثلة، والميثاق الدولي الداعي لإلغاء كافة أشكال التمييز العنصري. وقد أكد المجتمع الدولي على قرار الأمم المتحدة رقم 194، الذي صدر بعد يوم واحد من إصدار الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والذي يطالب بعودة اللاجئين الفلسطينيين، أكثر من مائة مرة، أي أكثر من أي قرار آخر صادر عن الأمم المتحدة طوال تاريخها. كما قدم الخبراء القانونيون والمشرّعون تفسيرات قاطعة لتدحض الشكوك المطروحة من قبل القانونيين المؤيدين لإسرائيل.<sup>2</sup> إذن فالعودة حق وواجب وضرورة حتمية لمستقبل السلام في المنطقة.

**مكونات العودة :** ما هي الصيغ الجغرافية والبشرية اللازمة لتطبيق حق العودة وضمن أي سياق قانوني؟ هذا بدوره يستدعي دراسة ثلاثة مكونات:

- 1- أرض فلسطين.
- 2- شعب فلسطين.
- 3- القانون الواجب تطبيقه على الأرض والشعب.

\* هذه الورقة مقتبسة من: سلمان أبو ستة، أطلس فلسطين 1917-1966، لندن، هيئة أرض فلسطين 2011.

<sup>1</sup> - Shlaim, Avi, *Lion of Jordan: The Life of King Hussein in War and Peace*, London: Allen Lane (Penguin Books), 2007, p.8.

<sup>2</sup> - أنظر مثلاً Boling, Gail, *The Right of Return*, Badil Issue No. 8, Jan 2001, [www.badil.org](http://www.badil.org); John Quigley, *Displaced Palestinians and a Right of Return*, Harvard International Law Journal, Vol. 39, No. 1 (Winter 1998) 171; John Quigley, *Mass Displacement and the Individual Right of Return*. British Yearbook of International Law, Vol. 68 (1997) 65; W.T. Mallison and S. Mallison, *The Right to Return*, 9 Journal of Palestine Studies 125 (1980); W.T. Mallison & S. Mallison, *An International Law Analysis of the major United Nations Resolutions Concerning the Palestine question* U.N. Doc. ST/SG/SER.F/4, U.N Sales # E.79.1.19 (1979); W. T. Mallison & S. Mallison, *The Palestine Problem in International Law and world order* 174-188 (1986); Kathleen Lawand, *The Right of Return of Palestinians in International Law*, International Journal of Refugee Law, Vol. 8, No. 4 (October 1996) 532.

أنظر أيضاً تحليل الفقرة رقم 11 من قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الصادر في 11 كانون الثاني/ديسمبر 1948:  
Working Paper Prepared by the U.N. Secretariat, U.N. Doc. A/AC.25/W.45, 15 May 1950.

بالتعاون مع



مركز العودة الفلسطيني  
The Palestinian Return Centre

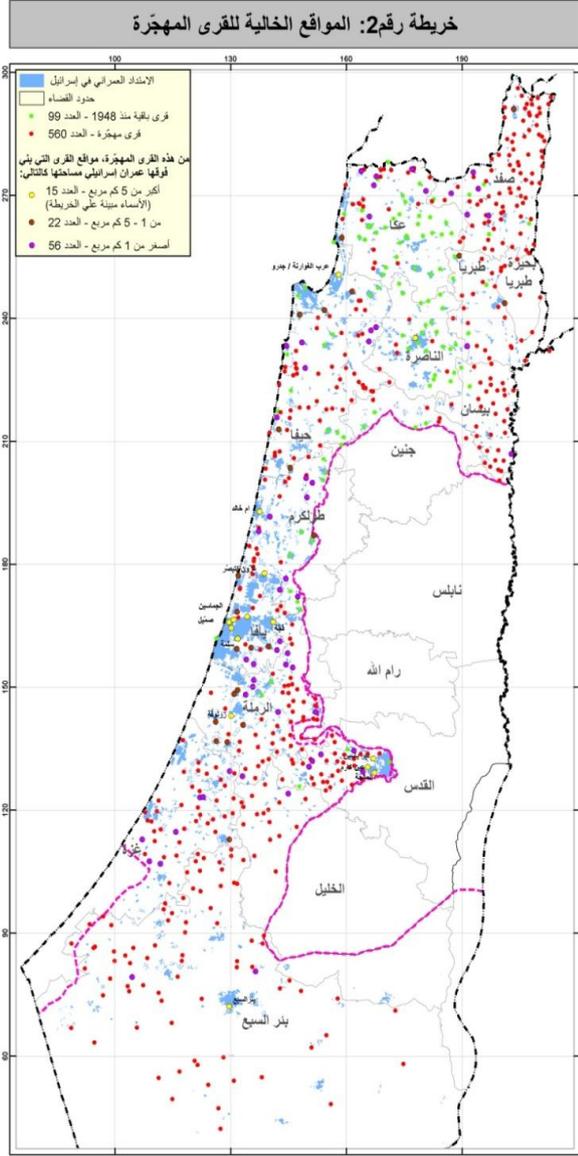
## اللاجئون الفلسطينيون في الوطن العربي الواقِع والآفاق

١٤-١٥ أبريل ٢٠١٢

فندق شيراتون الدوحة



مركز الجزيرة للدراسات  
ALJAZEERA CENTER FOR STUDIES



### 1- الأراض

فلسطين بلد موثَّق بشكل جيد. والملكية اليهودية والعربية الفلسطينية للأراضي، خلال فترة الانتداب، مثبتة بشكل أكيد. وتحفظ لجنة التوفيق الدولية الخاصة بفلسطين التابعة للأمم المتحدة بـ 453,000 سجل للمالكين الفلسطينيين. ورغم أن السجلات المذكورة ليست كاملة، فإنها مع ذلك تشكل مصدراً مفيداً للمعلومات. ويمكن تحديد أملاك الفلسطينيين في فلسطين بأن نطرح من مساحة فلسطين مساحة الأراضي التي حصل عليها المهاجرون اليهود والتي تم تسجيلها لدى سلطة الانتداب بشكل موثوق، مع حذف أية صفقات تمت عن طريق إجراءات مزورة غير قانونية جرى ادعاؤها زيادة عن الأرقام الحكومية. وما تبقى بعد ذلك فهو أرض فلسطينية.

لقد صادرت إسرائيل جميع الأراضي والأملاك الفلسطينية خلال العقود الستة الماضية. كيف تُستخدَم كل تلك الأراضي حالياً؟ ما مدى صلاحيتها لاستقبال مالكيها العائدين؟

بعد طرد الفلسطينيين، بادرت إسرائيل بتدمير القرى الفلسطينية وإنشاء المستعمرات في مواقعها. أظهرت دراسة 560 قرية مهجرة أن مواقع 93 قرية فقط تم البناء فيها خلال التوسع العمراني الإسرائيلي الجديد. أنظر الخريطة رقم 2. توجد خمسة عشر من تلك المواقع فقط، في مناطق إسرائيلية حضرية حديثة رئيسية؛ وهي: توسع يافا- تل أبيب (عدد القرى المتأثرة 7)، القدس الغربية (عدد 3)، حيفا (عدد 1)، الشريط الساحلي (عدد 2)، وهناك موقعان (بما في ذلك الناصرة العربية) في مكان آخر. هذا بالإضافة إلى توسيع المدن التي كانت فلسطينية في الأصل، حيث هُدمت الأحياء القديمة كلياً أو جزئياً. تم إستيعاب مواقع القرى الخمس عشرة المذكورة ضمن مناطق توسع عمراني جديد، تزيد مساحة كل منطقة عن 5 كم مربع. أما بالنسبة لمناطق التوسع الأصغر مساحة (1-5 كم مربع)، فقد تم إستيعاب مواقع 22 قرية. لكن معظم القرى الأخرى، أي 56 قرية، كانت مواقعها موجودة ضمن أو قرب

مستعمرات لا تزيد مساحتها عن 1 كم مربع. إذاً، أنشئت معظم المستعمرات بعيداً عن مواقع القرى التي أُخليت من سكانها. أما غالبية مواقع القرى الفلسطينية فهي بعيدة عن مناطق العمار الإسرائيلي. وبالتالي، فإن إعادة بناء القرى التي أُخليت من سكانها على مواقعها الأصلية لن يمثل مشكلة في ما يخص الحيز المادي، إذا كان مقدراً لمناطق العمار الإسرائيلية أن تبقى في مكانها ولا تُدمر مثلما دُمّرت مناطق العمار الفلسطينية عام 1948.

من الذي يستغل معظم الأراضي الفلسطينية غير المأهولة بكثافة؟ إنها آلة الحرب الإسرائيلية بالإضافة إلى مواقعها على طول السهل الساحلي. تضم تلك المنطقة قواعد عسكرية ومصانع وأراض للتدريب وقواعد صاروخية وأسلحة دمار شامل ومواقع عسكرية أخرى موجودة داخل ما يسمى بالمناطق المغلقة. إن كثافة تلك المواقع العسكرية لا تضاهيها كثافة في أي بلد آخر. لا تزال أراضي اللاجئين تضم القليل من السكان، ما يعني أن بإمكان اللاجئين العودة إلى ديارهم دون عقبات تُذكر.

بالتعاون مع



مركز العودة الفلسطيني  
The Palestinian Return Centre

## اللاجئون الفلسطينيون في الوطن العربي الواقع والآفاق

١٤-١٥ أبريل ٢٠١٢

فندق شيراتون الدوحة



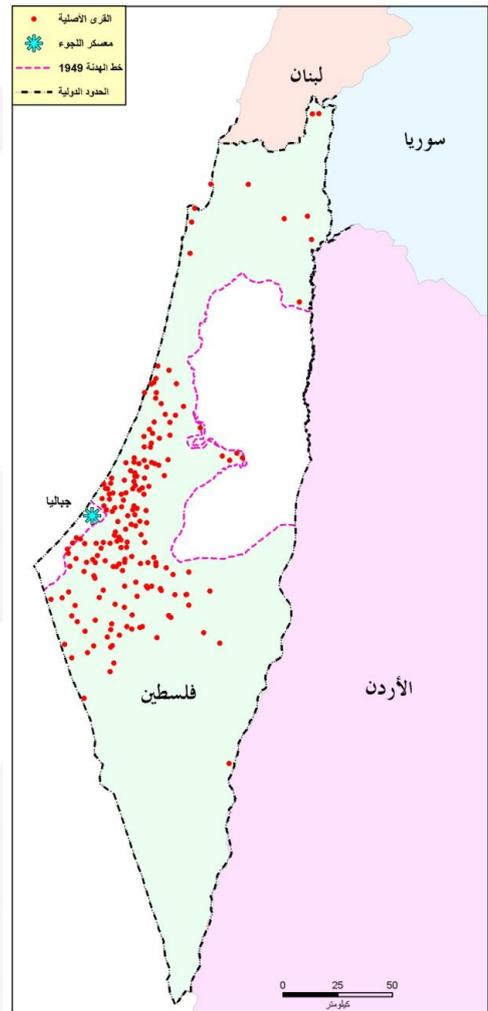
مركز الجزيرة للدراسات  
ALJAZEERA CENTER FOR STUDIES

### 2- الشعب

يبلغ عدد الفلسطينيين 11 مليون فلسطيني تقريباً، ثلثاهم لاجئون منذ عام 1948. وإذا أضفنا إلى هذا العدد أولئك الذين نزحوا عام 1967، ترتفع النسبة إلى ثلاثة أرباع الشعب لا يعيشون في ديارهم. وبإمكاننا اليوم معرفة أماكن تواجدهم في المخيمات التي لجأ إليها سكان كل قرية من سجلات اللاجئين المسجلين في وكالة الغوث (الأونروا).

والأهم من ذلك أنه بالإمكان ترتيب عودتهم من مخيمات اللجوء إلى قراهم الأصلية. لنأخذ حالة مخيم جباليا، أكبر مخيم في غزة، الذي تعرض للتدمير التام بطائرات F16 والدبابات الإسرائيلية، ما أدى لمصرع العديد من النساء والأطفال خلال الهجوم الإسرائيلي على غزة في كانون الأول/ديسمبر 2008- كانون الثاني/يناير 2009. القرى الأصلية للسكان الذين لجؤوا إلى مخيم جباليا، وعائلاتهم الممتدة وحتى أسماؤهم معروفة جميعها<sup>3</sup>. أنظر الخريطة رقم 3. وبما أنه ليس ثمة مشكلة في تحديد مواقع الوطن الأصلي والمنفى الحالي، بإمكاننا وضع مخطط لعودة اللاجئين على سبع مراحل، تضم كل مرحلة نصف مليون لاجئ، وهو ما يقارب عدد السكان المهجرين من قضاء واحد. أنظر الجدول رقم 1.

خريطة رقم 3: القرى الأصلية للاجئين في مخيم جباليا



جدول رقم 1: مراحل عودة القرى

المرحلة	وصف المرحلة	العدد
1	سوريا + لبنان : القرويون المسجلون	499,403
2	غزة : القرويون المسجلون	686,670
3	الضفة الغربية: القرويون المسجلون	378,037
4	الأردن: القرويون المسجلون	1,134,116
5	المدن : G2 وكافة أهالي المدن غير المسجلين	540,898
6	المدن : G1 أهالي المدن المسجلين	653,245
7	المدن : G1 أهالي المدن غير المسجلين	907,804
	<b>المجموع</b>	<b>4,800,173</b>

ملاحظات:  
المرحلة المقترحة سبعة. كل مرحلة حوالي نصف مليون شخص عدا اثنتين. الأولوية للقرويين المسجلين ثم المدن الصغيرة ثم المدن الكبيرة. الإحصاءات لعام 1998.

والسؤال الآن : عند عودة اللاجئين، من سيجدون مقيماً في أرضهم؟

لقد صنَّفنا السكان الحاليين للأراضي إلى خمس فئات:

- 1- الفلسطينيون الذين تمكَّنوا من البقاء في الوطن.
- 2- اليهود الأشكناز الذين احتلوا فلسطين عام 1948.
- 3- يهود الدول العربية الذين تم إستقدامهم لملء الفراغ الذي خلَّفه طرد الفلسطينيين في أوائل الخمسينات.
- 4- الروس الذين هاجروا بشكل جماعي خلال خمس سنوات، اعتباراً من عام 1989، بعد زوال الاتحاد السوفيتي.
- 5- يهود أميركيون ومن دول أوروبية مختلفة جاؤوا في فترات متقطعة، وخصوصاً بعد احتلال الضفة الغربية وغزة ومرتفعت الجولان عام 1967.

<sup>3</sup> - أنظر [www.unrwa.org](http://www.unrwa.org)، سجل الأونروا يقدم معلومات مفصلة عن اللاجئين.

بالتعاون مع



مركز العودة الفلسطيني  
The Palestinian Return Centre

## اللاجئون الفلسطينيون في الوطن العربي الواقع والآفاق

١٤-١٥ أبريل ٢٠١٢

فندق شيراتون الدوحة



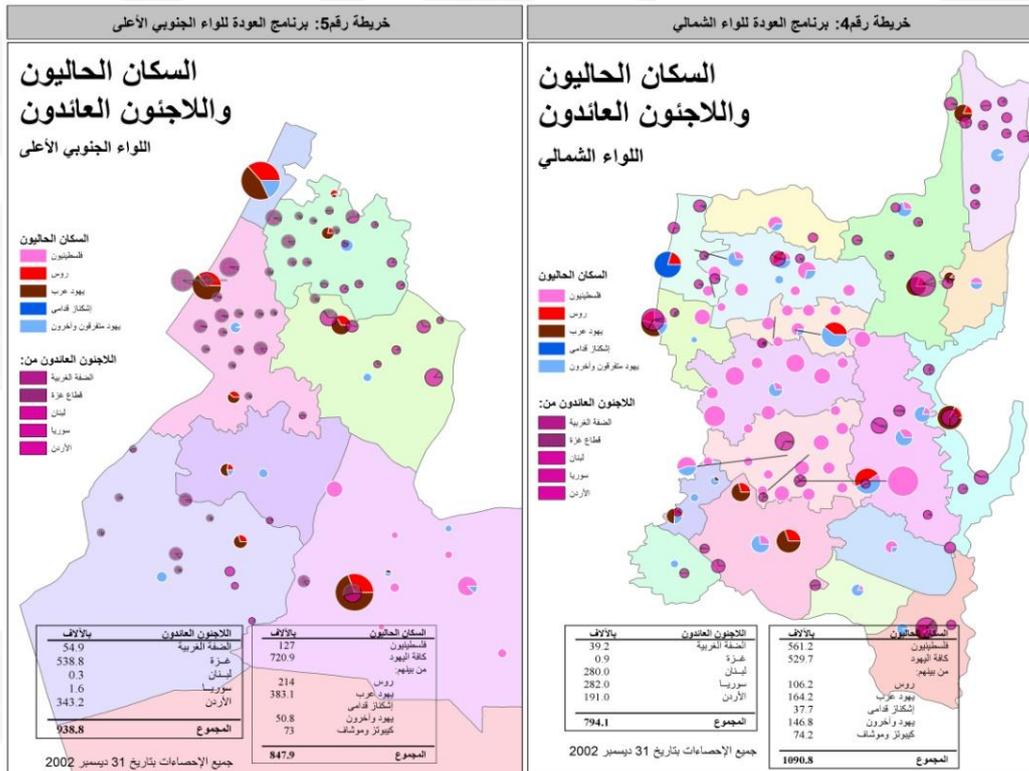
مركز الجزيرة للدراسات  
ALJAZEERA CENTER FOR STUDIES

لا يُعتبر هذا التصنيف دقيقاً لكنه يُظهر التوجُّهات الأساسية للسكان ، خصوصاً المهاجرين اليهود ، الذين إحتلوا المواقع التي طُرد منها الفلسطينيون. لقد تم التوصل إلى هذا التصنيف التقريبي من واقع البيانات الإسرائيلية الموضوعة على أساس سنة الهجرة إلى إسرائيل<sup>4</sup> والتوزيع الجغرافي للمهاجرين الجدد والمكان الذي خصص لإقامتهم. وتغطي هذه الدراسة ما يزيد عن ألف مدينة وقرية تعتبر إسرائيلية حالياً. لكن أقل من خمسين من تلك المدن والقرى تعتبر مدناً كبيرة أو متوسطة ذات شأن. أما الباقي فهو عبارة عن مستعمرات: كيبوتزات أو تجمعات سكنية Moshavim، تضم الواحدة ما بين 50-500 شخصاً.

كما قمنا في الوقت نفسه بدراسة السكان الفلسطينيين المنحدرين من 675 مدينة وقرية تعرضت للتهجير العرقي. تقصينا قراهم الأصلية وكذلك مخيمات اللجوء التي يعيشون فيها من خلال سجلات وكالة الإغاثة (الأونروا)<sup>5</sup>، أي تقصينا المواطن الأصلي ومكان اللجوء (المنفى) للقرى المهجرة . بالتالي، أصبح من الممكن تقدير عدد السكان الموجودين حالياً واللاجئين العائدين وأماكن تواجدهم.

لنأخذ اللواء الشمالي (بتقسيم إسرائيل)، حيث ما تزال نسبة لا بأس بها من السكان الفلسطينيين موجودة. تُظهر الخريطة رقم 4 السكان الحاليين والفلسطينيين العائدين. ولا يوجد هنا، على ما يبدو، مشكلة تداخل السكان أو الازدحام. فبإمكان 800,000 لاجئ تقريباً أن يعودوا للإقامة في موطنهم مع أقربائهم وأنسابهم الباقون على أرض الوطن والذين يمثلون نصف السكان الحاليين. ولا تتطلب العودة أكثر من رحلة قصيرة بالحافلة.

ونستطيع تكرار النموذج نفسه في اللواء الجنوبي، الذي لا يمثل مشكلة كبيرة أيضاً. تُظهر الخريطة رقم 5 السكان الحاليين موزعين إلى فئات كما في اللواء الشمالي. في ما عدا ثلاث مدن كانت في الأصل فلسطينية، يسكنها اليهود حالياً بعد أن قاموا بتوسيعها، وبعض المدن الصغيرة التي تم "تطويرها" لإسكان اليهود العرب. وعليه فإن جميع اليهود في ريف هذه المنطقة (وعددهم 73,000) يكادون لا يملؤون مخيماً واحداً لللاجئين في غزة. يلاحظ أن كلاً من السكان الموجودين حالياً واللاجئين



<sup>4</sup> - أنظر. Annual Statistical Abstracts, Central Bureau of Statistics, Israel.

<sup>5</sup> - اللاجئون المسجلون يمثلون فقط 75% من مجموع اللاجئين. يوجد لاجئون لم يتم تسجيلهم خلال الفترة 1949-1950 لأن التسجيل كان يتم على أساس الحاجة إلى الطعام والمأوى، ولم يكن أولئك بحاجة فقد كانت لديهم موارد خاصة.

بالتعاون مع



مركز العودة الفلسطيني  
The Palestinian Return Centre

## اللاجئون الفلسطينيون في الوطن العربي الواقع والآفاق

١٤-١٥ أبريل ٢٠١٢

فندق شيراتون الدوحة



مركز الجزيرة للدراسات  
ALJAZEERA CENTER FOR STUDIES

العائدين يشكلون نفس العدد تقريباً، 800,000 نسمة في كل فئة. وفي حال عودة لاجئي غزة، فإنه بإمكانهم الذهاب إلى مواطنهم الأصلية سيراً على الأقدام خلال ساعة.

أما عودة سكان المدن فهي تحتاج لمعالجة مختلفة. ففي حين جرى تدمير معظم القرى، تفاوت مدى تدمير المدن. فقد دُمّر الجزء القديم من مدينة طبرية تدميراً كلياً. كما تم تدمير الأجزاء القديمة في كل من حيفا ويافا واللد والرملة. والسؤال الآن: هل يمكن لهذه المدن التي دُمّرت أجزاء منها أن تستوعب سكانها السابقين؟

يضم الجدول رقم 2 خطة إعادة سكان المدن إلى مواطنهم. ونلاحظ هنا أن ست مدن (المجموعة الأولى G1) كانت مدنًا مختلطة لليهود والعرب وكانت تضم أغلبية عربية، أما الآن فقد بقيت مختلطة وأصبح العرب أقلية فيها، وأن ست مدن (المجموعة الثانية G2) تم تهجيرها عرقياً من العرب بصورة كاملة، وأن مدينتين (المجموعة الثالثة G3) ظلت عربية. السكان الذين طُردوا من المدن يتمتعون عموماً بثقافة جيدة وبالعلاقات الاجتماعية وصلات أعمال لا بأس بها. وهم لم يسجلوا أنفسهم عام 1950 لدى الأونروا كلاجئين لأنهم لم يكونوا بحاجة للمساعدة أو لأن كرامتهم أبت عليهم ذلك. وفي حال عودتهم، فإن استيعابهم سيكون أكثر سهولة من عملية استيعاب المهاجرين اليهود في إسرائيل خلال العقود الستة الماضية. ازداد عدد السكان اليهود في المواقع الحضرية عشرة أضعاف خلال الفترة 1948-2005، وذلك داخل المدن التي تم تهجير سكانها والتي نحن بصدددها. لقد أمكن استيعاب تلك الأعداد الكبيرة من المهاجرين اليهود، بسبب الاستغلال المناسب للمكان، والأبنية العالية والخدمات البلدية الفعالة. يلاحظ أن أصحاب البيوت من الفلسطينيين العائدين إلى تلك المدن يمثلون أقل من ثلث السكان اليهود الحاليين، وبالتالي، سوف يكون من الممكن استيعابهم كما تم استيعاب المهاجرين اليهود.

جدول رقم 2: مراحل عودة المدن

المجموعة	المسلسل	المدينة	اللاجئون المسجلون 1998	مجموع اللاجئين 1998	مطلوب إعادتهم إلى منتهم	فلسطينيون موجودون داخل إسرائيل
المجموعة G1	1	القدس الغربية	104,053.00	427,988.00	427,988.00	
المجموعة G1	2	يافا	174,855.00	472,368.00	454,368.00	18,000.00
المجموعة G1	3	حيفا	190,615.00	447,364.00	424,664.00	22,700.00
المجموعة G1	4	اللد	99,118.00	119,392.00	103,992.00	15,400.00
المجموعة G1	5	الرملة	72,581.00	107,994.00	96,594.00	11,400.00
المجموعة G1	6	عكا	33,271.00	87,692.00	74,692.00	13,000.00
المجموعة G2	7	صفد	45,242.00	67,888.00	67,888.00	
المجموعة G2	8	طبرية	19,863.00	37,826.00	37,826.00	
المجموعة G2	9	بيسان	28,656.00	36,900.00	36,900.00	
المجموعة G2	10	بئر السبع	35,076.00	39,679.00	36,179.00	3,500.00
المجموعة G2	11	المجدل (عسقلان)	50,626.00	70,595.00	70,595.00	
المجموعة G2	12	إسدود	24,682.00	32,911.00	32,911.00	
المجموعة G3	13	الناصره	9,154.00	62,600.00		62,600.00
المجموعة G3	14	شفا عمرو	4,181.00	26,800.00		26,800.00
إجماليات		المجموعة G1	674,493.00	1,662,797.00	1,582,297.00	80,500.00
إجماليات		المجموعة G2	204,145.00	285,800.00	282,300.00	3,500.00
إجماليات		المجموعة G1+2+3	891,973.00	1,948,597.00	1,864,597.00	173,400.00
إجماليات		المجموعة G1-القدس	570,440.00	1,234,810.00	1,154,310.00	80,500.00

بالتعاون مع



مركز العودة الفلسطيني  
The Palestinian Return Centre

## اللاجئون الفلسطينيون في الوطن العربي الواقع والآفاق

١٤-١٥ أبريل ٢٠١٢

فندق شيراتون الدوحة



مركز الجزيرة للدراسات  
ALJAZEERA CENTER FOR STUDIES

تضم الخريطة رقم 6 بعض الاقتراحات الرامية لإعادة الفلسطينيين إلى عشر مدن. وهنا تبين الخريطة أربع حالات: (1) منطقة العمران خلال فترة الانتداب، (2) حدود تخطيط المدن خلال فترة الانتداب، (3) مساحة منطقة العمران الإسرائيلي، (4) مساحة منطقة العمران الفلسطيني المتوقعة عند عودة أهالي المدن، وتمت زيادتها سبعة أضعاف عن حدود الإنتداب بسبب زيادة السكان لإظهار الحدود الممكنة لاستيعاب الفلسطينيين العائدين في الوقت الحالي. وُضعت حدود المنطقة الأخيرة بحيث لا تتعارض مع منطقة العمران الحالية. ودون الدخول في الكثير من التفاصيل، لا يبدو أن ثمة مشكلة في التوسع لاستيعاب المالكين/السكان الأصليين العائدين إلى بيوتهم في المدن.

كما ولا يمثل تأمين المساكن للاجئين العائدين مشكلة. سبق أن أجرينا دراسة بينت أن إعادة بناء المنازل المدمرة للاجئين السابقين والحاليين، وهي أقل من مليون وحدة سكنية، يمكن أن يقوم بها الفلسطينيون أنفسهم.<sup>6</sup> فقد لعب المهندسون الفلسطينيون دوراً مهماً في تنفيذ مشاريع مماثلة، أو أضخم منها في الخليج.

لقد بيننا أن تعداد الشعب الفلسطيني معلوم إلى حد كبير. كما قام المكتب المركزي للإحصاء في إسرائيل بتوثيق جيد لليهود الإسرائيليين وأصولهم وتاريخ هجرتهم وعددهم.<sup>7</sup> واستناداً إلى ما يقوله إيان لوستيك،<sup>8</sup> الذي حلل بيانات المكتب المركزي للإحصاء في إسرائيل خلال الفترة 1998-2005، تُظهر أرقام المكتب المركزي للإحصاء أن 13,000 مهاجر يهودي، وسطياً، يغادرون البلاد كل عام. طرأت على هذا المعدل الوسطي خلال السنوات الأربع التي تلت انتفاضة الأقصى زيادة بلغت 40%، بحيث أصبح الرقم 18,400 مهاجر كل عام. ويقول لوستيك: "سُجّلت زيادة بلغت 40% في عدد المهاجرين الإسرائيليين الذين حصلوا على إقامة دائمة أو جنسية في الولايات المتحدة وكندا والمملكة المتحدة، وذلك بين السنوات الخمس السابقة لاندلاع انتفاضة الأقصى والسنوات الخمس اللاحقة للانتفاضة. ويمثل ذلك نقلة مفاجئة من 25,276 مهاجراً مغادراً إسرائيل خلال الفترة 1996-2000 إلى 35,372 مهاجراً مغادراً خلال الفترة 2001-2005". يقدر تقرير يُعزى إلى وكالة الاستخبارات المركزية<sup>9</sup> أنه، وخلال السنوات الخمس عشرة القادمة، سوف ينتقل 2 مليون إسرائيلي، بمن فيهم نصف مليون يحملون حالياً بطاقة عمل خضراء أميركية أو جواز سفر أميركي، للعيش في الولايات المتحدة، وأن 1.6 مليون إسرائيلي سوف يعودون إلى روسيا وأوروبا الشرقية. ومن المهم أن نلاحظ حسب الإحصائيات الإسرائيلية أن ثلاثة أرباع الإسرائيليين مسافرون خارج البلاد خلال السنة.<sup>10</sup>

إن أرقام هجرة يهود إسرائيل إلى الخارج هي بالطبع مجرد تقديرات قد تكون غير واقعية. لكن الفكرة المهمة هنا هي أن كل يهودي في إسرائيل لديه، أو كان لديه، جواز سفر وجنسية، وأحياناً منزل، خارج إسرائيل، في حين أن أغلبية الفلسطينيين لا يتمتعون بهذا الخيار ولا يرغبون به أصلاً. هذا بالإضافة إلى أن عدد السكان اليهود المقيمين في إسرائيل متقلب ومتغير ولا يمكن التنبؤ به دائماً. في حين أن عدد الفلسطينيين محدد وثابت وينمو باطراد.

<sup>6</sup> - أبو ستة، سلمان، مأخوذ من. Refugees to Citizens at Home, London: Palestine Return Centre, 2001.

<sup>7</sup> - أنظر. Section2 Population in Israel CBS 57 (2006).

<sup>8</sup> - Ian S. Lustick, "Abandoning the Iron Wall: Israel and the Middle East Muck", Middle East Policy, Vol. XV, No.3, Fall 2008.

<sup>9</sup> - Franklin Lamb, Fearing One-State Solution, Dissident Voices, 19 February 2009.  
<sup>10</sup> - Israel CBS No. 57 (2006) Table 4.1



بالتعاون مع



مركز العودة الفلسطيني  
The Palestinian Return Centre

## اللاجئون الفلسطينيون في الوطن العربي الواقع والآفاق

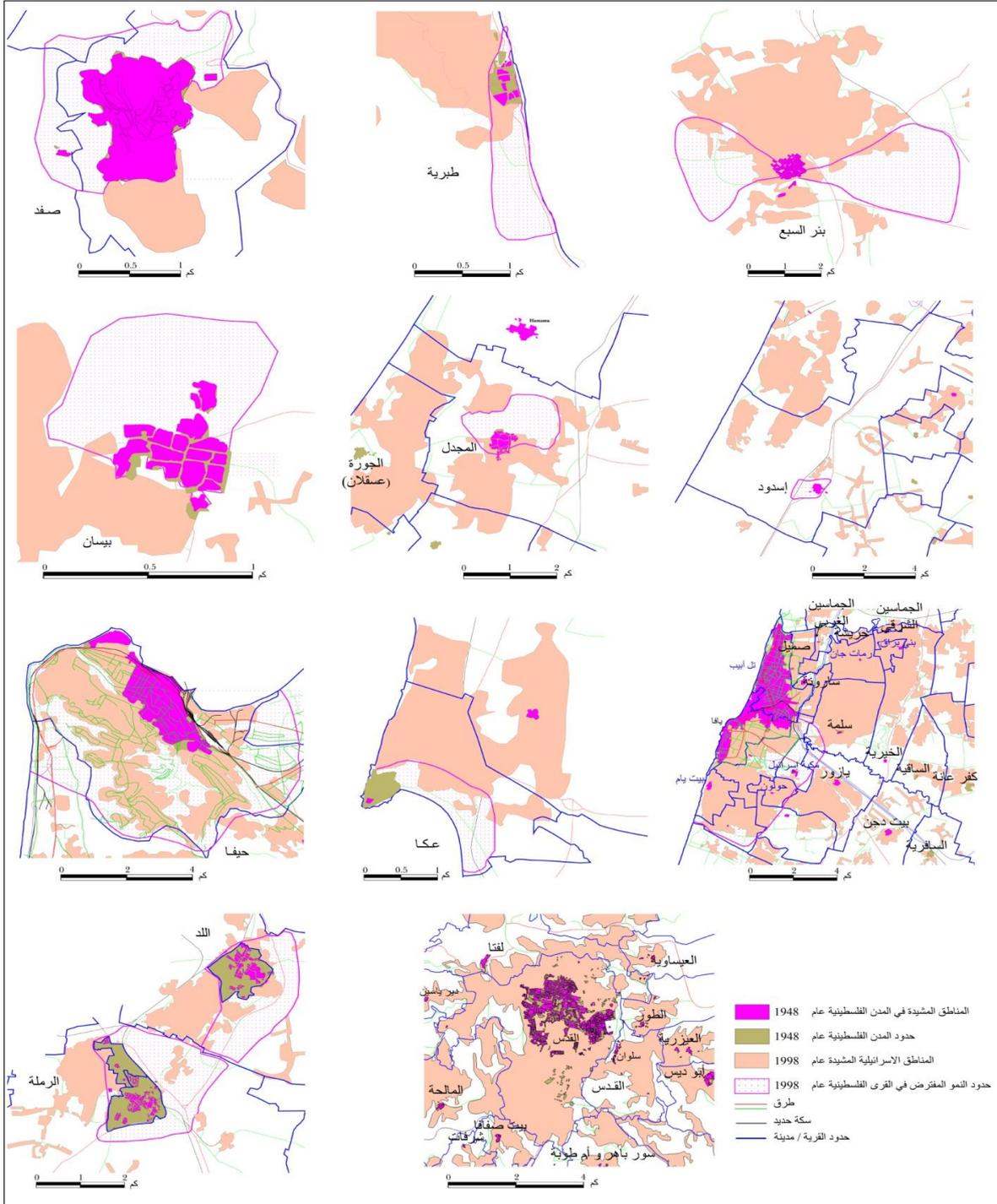
١٤-١٥ أبريل ٢٠١٢

فندق شيراتون الدوحة



مركز الجزيرة للدراسات  
ALJAZEERA CENTER FOR STUDIES

خريطة رقم 6: برنامج العودة للمدن



بالتعاون مع



مركز العودة الفلسطيني  
The Palestinian Return Centre

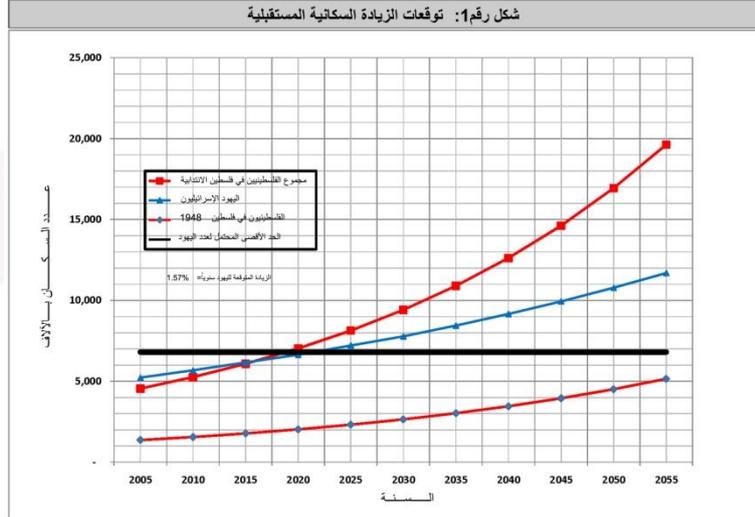
## اللاجئون الفلسطينيون في الوطن العربي الواقع والآفاق

١٤-١٥ أبريل ٢٠١٢

فندق شيراتون الدوحة



مركز الجزيرة للدراسات  
ALJAZEERA CENTER FOR STUDIES



تطلق السياسة العنصرية في إسرائيل على وجود الفلسطينيين وتنامي عددهم في أرضهم اسم "القبلة الديموغرافية".<sup>11</sup> إن طبيعة العقيدة الصهيونية تتناقض مع حقوق الإنسان. ومالم تجر حملة شاملة جديدة لطرد الفلسطينيين، فإن توقع مغادرة الفلسطينيين أرضهم، هو هدف عقيم. يُظهر الشكل رقم 1 أن معدل النمو الطبيعي بين اليهود في إسرائيل هو 1.57% لغاية عام 2055. الخط العلوي يظهر مجموع عدد الفلسطينيين الذين يعيشون في فلسطين الآن، في المناطق الثلاث: إسرائيل والضفة الغربية وغزة. ويمكن القول إن عدد الفلسطينيين في الشتات (غير مبيّن) خارج حدود فلسطين يصل إلى ذات الرقم تقريباً. وفي مرحلة ما بين العامين

2015-2017، سوف يكون عدد الفلسطينيين في كل فلسطين مساوياً لليهود الإسرائيليين، إن لم يكونوا قد وصلوا إلى هذا العدد الآن في حال تطبيق تعريف دقيق "اليهودي". في عام 2050، سوف يصل عدد الفلسطينيين في فلسطين إلى 17 مليوناً تقريباً. بينما سيصل عدد اليهود الإسرائيليين إلى 11 مليوناً في نفس العام إذا استمر التوجه الحالي على ما هو عليه دون انقطاع. لكن هذا ليس بيت القصيد.

عدد اليهود في العالم ثابت منذ مدة طويلة عند الرقم 13 مليوناً بسبب الزيجات المختلطة والذوبان في المجتمعات. تخطط السياسة الإسرائيلية دائماً لإبقاء خمسة ملايين يهودي في الولايات المتحدة وأوروبا الغربية - فوجودهم هناك أكثر فائدة بالنسبة لإسرائيل.<sup>12</sup> هذا يعني أن هناك 8 ملايين يهودي، بالحد الأقصى، يمكن اعتبارهم من سكان إسرائيل في المستقبل أو راغبين في الهجرة إليها، وهذا هو الخط الأسود الأفقي في الشكل رقم 1. بالتالي، سوف يصبح الفلسطينيون، دون أدنى شك، الأغلبية يوماً ما وفي منطقة ما في فلسطين. وهذا هو سبب المطالبة الإسرائيلية الجديدة للفلسطينيين بالإعتراف بإسرائيل "كدولة يهودية". وهذا للمفارقة يناقض إعلان استقلال إسرائيل ذاته، الذي يستند في شرعيته على مشروع التقسيم الذي تقدمت به الأمم المتحدة في قرارها رقم (181). فمشروع التقسيم لم يضع في تصوره دولة إثنية أو دينية صافية، ولا يمكن أن يقبل القانون الدولي بذلك. إذا فأن شعار "الدولة اليهودية" يهدف إلى إنكار حق اللاجئين في العودة إلى ديارهم وإلى منح إسرائيل رخصة لطرد مواطنيها من الفلسطينيين عندما نشاء.<sup>13</sup>

<sup>11</sup> - عبر ناتانياهو عن هذه الفكرة في مؤتمر عقد في هرتزليا في كانون الأول/ديسمبر عام 2004. ودعا المتطرف أيفغودور ليرمان علناً إلى طرد الفلسطينيين من مواطني إسرائيل. ويشيع النقاش في هذا الموضوع في العديد من قطاعات المجتمع الإسرائيلي دون أي خوف من الرقابة أو من الإدانة.

<sup>12</sup> - Adam Mazor, *Israel Plan 2020*, Haifa: Technion, Israel, 1997, Vol. 6, Projections of World Jewry.

<sup>13</sup> - Cook, Jonathan, *Disappearing Palestine: Israel's Experiments in Human Despair*, London: Zed Books, 2008. See also various press releases: [www.adalah.org](http://www.adalah.org).

بالتعاون مع



مركز العودة الفلسطيني  
The Palestinian Return Centre

## اللاجئون الفلسطينيون في الوطن العربي الواقع والآفاق

١٤-١٥ أبريل ٢٠١٢

فندق شيراتون الدوحة



مركز الجزيرة للدراسات  
ALJAZEERA CENTER FOR STUDIES

### 3- القانون

في ما يتعلق بفلسطين، ثمة الكثير من الأسس القانونية<sup>14</sup> التي تدعم إنشاء حكومة مستقلة ديمقراطية حرة، بدءاً بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وصولاً إلى حق تقرير المصير. ومن الجدير بالذكر أن قرار الأمم المتحدة الشهير، رقم 194، الذي أكد عليه المجتمع الدولي نحو 135 مرة خلال السنوات الستين الماضية، يضم ثلاثة عناصر أساسية: الأول، يدعو لعودة اللاجئين؛ الثاني، يؤمن لهم الإغاثة لحين العودة؛ الثالث، وهو الأهم، يوفر آلية لإعادتهم إلى موطنهم وإعادة تأهيلهم. هذه الآلية هي لجنة التوفيق الدولية الخاصة بفلسطين التابعة للأمم المتحدة UN Conciliation Commission for Palestine (UNCCP).

خلال مفاوضات لوزان، 1949-1950، نجحت إسرائيل في عرقلة عودة اللاجئين وتعطيل عمل لجنة (UNCCP).<sup>15</sup> ولم يبق نافذاً من قرار 194 حتى الآن سوى البند الخاص بالإغاثة الذي تنفذه وكالة الأونروا. لكن لجنة UNCCP لا تزال قائمة من الناحية القانونية ولا تزال تشغل مكاتبها في الأمم المتحدة. ويعتبر تقريرها السنوي المعتمد دليلاً على احتقار إسرائيل للشرائع الدولية ولقرارات الأمم المتحدة. ففي كل عام، يرد في التقرير: "نحن عاجزون عن تسهيل عودة اللاجئين هذا العام."

الإطار القانوني لعودة اللاجئين متوفر ويمكن تطبيقه مثلما كان عليه الوضع في العديد من الحالات المشابهة مثل كوسوفو والبوسنة وأبخازيا والأورغواي وأوغندا وجنوب إفريقيا والعراق وأفغانستان.<sup>16</sup> وهناك العديد من الأمثلة على الإجراءات الدولية الفاعلة في كوسوفو والبوسنة وتيمور الشرقية. فلم يقتصر الأمر على اللجوء إلى القوة لتنفيذ القانون الدولي عند الضرورة، بل اتخذت بالإضافة لذلك الإجراءات الكفيلة بإزالة، أو تخفيف، العقبات التي كانت تحول دون عودة اللاجئين. في يوغوسلافيا السابقة، مثلاً أوصت لجنة إلغاء كافة أنواع التمييز العنصري بإجراء تغييرات في القوانين والنظم المحلية الخاصة بالتجنيس والحصول على المواطنة وتحديد وضع اللاجئين والفترة اللازمة لجعل تلك القوانين والنظم منسجمة مع القانون الدولي. وعندما رفضت السلطات المحلية في كوسوفو إجراء الإصلاحات أو إلغاء قوانين التمييز، قام المجتمع الدولي من جانب واحد بإلغاء القوانين التي تؤثر سلباً على حقوق اللاجئين.<sup>17</sup>

إذا افترضنا أن بعض القوى الغربية، وهذا متوقع، ستمنع تطبيق القانون الدولي في فلسطين، يمكن القيام بالإجراءات التالية:

<sup>14</sup>- لدراسة الخلفية القانونية، أنظر W.T. Mallison and S.V. Mallison, *The Palestine Problem in International Law and World Order*, Longman, Essex, England, 1986; John Quigley, *Palestine and Israel: A Challenge to Justice*, Durham University Press, Durham, 1990; Susan Akram, *The Palestinian Right of Return in the Context of the One and Two State Solution*, forthcoming publication.

<sup>15</sup>- في أيار/مايو من عام 1949، وقعت إسرائيل بروتوكول لوزان تأكيداً لالتزامها بقرار التقسيم (181) وبقرار عودة اللاجئين (194). وكان ذلك بضغط من الولايات المتحدة، وإلا فلن تدعم عضويتها في الأمم المتحدة. ولكن بعد يومين من قبول عضوية إسرائيل في الأمم المتحدة، أنكرت إسرائيل التزامها بالقرارين. أنظر: Pappe, Ilan, *The Making of the Arab-Israeli Conflict, 1947-1951*, I.B.Tauris, London and New York, 1992.

<sup>16</sup>- للاطلاع على حالات كهذه، أنظر [www.badil.org/Solutions/restituition.htm](http://www.badil.org/Solutions/restituition.htm)

<sup>17</sup>- للاطلاع على المزيد من الإجراءات الدولية، أنظر:

Terry Rempel, "Principles, Obstacles and Mechanisms for Durable solution for Palestinian Refugees", Palestinian Return Migration, Shaml Seminar, June 2001, prepared by Badil Resource Centre, Bethlehem, Palestine.

أنظر أيضاً:-

Marcus Cox, "The Right to Return Home: International Invention and Ethnic Cleansing in Bosnia & Herzegovina," 47 *International & Comparative Law Quarterly*, 610 and 614 (July 1988)

أنظر:

Catherine Phuong, "At the Heart of the Return of the Return Process: Solving the Property Issues in Bosnia and Herzegovina," *Forced Migration Review* 7 (April 2000).

أنظر مثلاً:

Concluding Observations on Croatia, CERD/C/304/Add.55, 10 February 1999; CERD, Concluding g Observations on Bosnia and Herzegovina, A/48/18, 15 September 1993. Regulation No. 10. 1999/10 on the repeal of discriminatory legislation affecting housing and rights in property. UN Mission in Kosovo, 13 October 1999.

للاطلاع على تنفيذ إعادة اللاجئين إلى أوطانهم، أنظر:

*Returning Home: Housing and Property Restitution Rights of Refugees and Displaced Persons*. Leckie Scott (ed.). New York: Transnational Publishers Inc., 2003; Paul Prettitore, *The Right to Housing and Property Restitution in Bosnia and Herzegovina: A Case Study*. Working Paper No. 1. Bethlehem: BADIL Resource Center for Palestinian Residency & Refugee Rights (April 2003); Madeline Garlick, *The UN Peace Plan for Cyprus: Property, Displacement and Proposed Solutions*, Geneva Seminar, Badil, Ramallah, 2003; Monty J. Roodt, *Land Restitution in South Africa*. Geneva Seminar, Badil, Ramallah, 2003, p. 67.

بالتعاون مع



مركز العودة الفلسطيني  
The Palestinian Return Centre

## اللاجئون الفلسطينيون في الوطن العربي الواقِع والآفاق

١٤-١٥ أبريل ٢٠١٢

فندق شيراتون الدوحة



مركز الجزيرة للدراسات  
ALJAZEERA CENTER FOR STUDIES

يقوم مجلس الأمن، من خلال جميع الوسائل الممكنة المتاحة له، بالسعي لتطبيق القرار 194، الذي صدر في 11 كانون الأول/ديسمبر 1948 ومن ثم أعيد تأكيده سنوياً. ولقد كان من الواجب تطبيق القرار "في أقرب تاريخ ممكن"، وقد تم تعليق تطبيق القرار بسبب معارضة إسرائيل، من تاريخ تموز/يوليو 1949، تاريخ اتفاقية الهدنة الأخيرة، إلى يومنا هذا.

هذا القرار يمنح اللاجئين حق العودة إلى مواطنهم الأصلية، وليس إلى أي مكان آخر داخل فلسطين، هذا بالإضافة إلى حق الحصول على تعويض عن الأضرار والخسائر المادية والنفسية، بما في ذلك خسارة مصدر الدخل، طبقاً للقانون الدولي والسوابق القانونية. أما في ما يخص جرائم الحرب فسوف تتعامل معها المحكمة الجنائية الدولية، التي شكّلت بموجب قانون روما في تموز/يوليو 1998.

ويمكن، في حال فشل مجلس الأمن في التوصل إلى قرار بسبب الفيتو الأميركي، دعوة الجمعية العامة للانعقاد بموجب صيغة "الاتحاد من أجل السلام"، التي تتمتع بنفس الأهمية. وبعد إنجاز حق العودة، يمكن تحديد إجراءات التعويض كخطوة منفصلة تالية. التعويض لا يمكن أن يكون بديلاً عن العودة. أرض الوطن ليست للبيع.

هذا وينبغي دعم صلاحيات لجنة UNCCP لكي تتمكن من التعامل مع الوضع الحالي. فاللجنة يجب أن تكون قادرة على تنفيذ حق العودة واستعمال العقوبات (كما حدث في العراق)، ويجب أن تنشئ هيئة خاصة للتعويضات (وهناك سابقة بهذا الشأن يمكن تطبيقها)، وأن تَصْطَلع دور حماية العائدين جسدياً وقانونياً طوال عملية إعادة التأهيل. فهذه الحماية لم يتم توضيحها بعبارات لا لبس فيها، كما يتوجب. وبعد العودة، ينبغي أن تضاف شروط الحماية التي توفرها المفوضية العليا للاجئين إلى سلطات لجنة UNCCP. فقد استنتجت المفوضية العليا الفلسطينيين من مجال حمايتها بموجب الفقرة ID، وذلك بسبب الوضع الفريد للشعب الفلسطيني. وفي دراسة قانونية رصينة، نجد أن تفويض المفوضية يضيف الحماية إلى اللاجئين في حالات خاصة.<sup>18</sup>

وكما أشرنا سابقاً، تم التأكيد على حقوق العائدين المدنية والسياسية بوضوح في الفصلين الثاني والثالث<sup>19</sup> من القرار 181 (II) الصادر في 29 تشرين الثاني/نوفمبر، 1947. وينبغي إدراج هذه الحقوق في تفويض لجنة UNCCP لحماية حقوق العائدين وحمايتهم من أية ممارسات تحمل طابع التمييز أو الفصل العنصري. ولدى عودة اللاجئين، يجب أن يستعيدوا جنسيتهم الفلسطينية. فحسب القانون الدولي،<sup>20</sup> الشعب والأرض لا يفترقان. والسيادة على الأرض تعني استمرار، أو استرجاع، جنسية شعبها.

وهناك الكثير من العمل بانتظار وكالة الإغاثة (الأونروا). فالوكالة تتمتع بوضع فريد، نظراً لموظفيها الذين يبلغ عددهم 30,000 شخص، ولخبرتها الواسعة في مجال تقديم الخدمات بصورة مستمرة إلى اللاجئين، خلال خمسة حروب وعدد لا يحصى من الغارات والهجمات. ويجب أن تَصْطَلع وكالة الإغاثة برعاية كل عمليات إعادة التأهيل. ويجب أن تحول نفسها إلى شكل من أشكال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، أي ألا تقوم فقط بإنشاء البنى التحتية، بل أن تخطط لمشاريع لبناء الاقتصاد. هذا وينبغي أن يستمر تفويضها لمدة عشر سنوات بدءاً من اليوم الأول للعودة، ومن ثم يستمر لعشر سنوات أخرى حسب إنجاز مهمتها.

<sup>18</sup> - للاطلاع على دراسة مفصلة تُبيّن أن استثناء الفلسطينيين من ميثاق المفوضية العليا للاجئين (الفقرة ID) إنما يعزّز، في واقع الأمر، حمايتهم، انظر: Susan Akram and Terry Rempel. "Recommendations for Durable Solutions for Palestinian Refugees: A Challenge to the Oslo Framework". Palestine Year book of International Law, to be published.

<sup>19</sup> - الفصل الثاني من القرار 181، وعنوانه "الحقوق المدنية وحقوق الأقليات"، يضمن حرية العبادة ويمنع التمييز على أساس العرق أو الدين أو اللغة أو الجنس. كما يضمن حماية متساوية بموجب القانون ويحترم قوانين الأحوال الشخصية. ويضمن أيضاً التعليم الابتدائي والثانوي بلغة المواطن وحسب تقاليده الثقافية. كما يمنع سلب ملكية الأراضي والممتلكات إلا لأغراض العامة وبعد تقديم تعويض كامل. وينص الفصل الثالث على أن لمواطني الدولة، بغض النظر عن العرق والمعتقد والجنس، الحق في التصويت للجمعية التأسيسية للبلاد (البرلمان).

<sup>20</sup> - انظر: Quigley, "Mass Displacement", p. 108.

بالتعاون مع



مركز العودة الفلسطيني  
The Palestinian Return Centre

## اللاجئون الفلسطينيون في الوطن العربي الواقع والآفاق

١٤-١٥ أبريل ٢٠١٢

فندق شيراتون الدوحة



مركز الجزيرة للدراسات  
ALJAZEERA CENTER FOR STUDIES

بعد استعادة الحقوق وإزالة القوانين العنصرية، هناك بالطبع الكثير من الجهود التي يجب أن تبذل في مجال إعادة بناء المكان وتطهيرها. فلا يمكن أن تمحى بسهولة آثار ستين عاماً من الحروب والاحتلال وجرائم الحرب والدمار والمعاناة. المهمة الأولى هي تنظيف فلسطين. علينا أن نعيد فلسطين إلى الحياة الطبيعية، بعد ما تعرضت له من ممارسات وتلوث وتخريب. أنظر الشكل رقم 2. أولاً ينبغي استعادة الملكية الخاصة والعامة في فلسطين. ويجب ترميم المواقع الدينية الأثرية والثقافية.<sup>21</sup> يجب إزالة الغابة الخرسانية التي غطت مساحات كبيرة واستعادة الملامح الطبيعية للأرض. كما يجب تنقية الأرض والهواء والماء، التي تعرضت جميعها للتلوث أثناء الاندفاع المحموم للصهيونية لكي تبنى وتدمر.<sup>22</sup> علينا أن نجعل من فلسطين بلداً ذا بيئة نظيفة يستطيع أن يعيش فيه ملايين الناس.

هل يمكن تحقيق ذلك؟ إذا أخذنا بالاعتبار نجاح عمليات الإنقاذ وإعادة التأهيل الدولية بعد الحرب العالمية الثانية في كثير من البلاد، وأخذنا بالاعتبار جسامه اللاجئين، يصبح قيام المجتمع الدولي باتخاذ موقف حازم أمراً واجباً. وينبغي أن يكون ذلك ممكناً من الناحية العملية لأن المشكلة الفلسطينية تتمتع بالأسس القانونية الأكثر شمولاً وإجماع دولي لا لبس فيه. لقد كانت مشكلة فلسطين منذ بدايتها قبل نصف قرن تقريباً، الشغل الشاغل للأمم المتحدة. وبإمكان الأمم المتحدة أن تتصرف، مع أو بدون دعم القوى الغربية التي طالما أحجمت عن تقديم هذا الدعم، من أجل تطبيق القانون الدولي وإحلال السلام الدائم في الشرق الأوسط.

لا جدال بأن تنفيذ خطة العودة هذه سوف يصطدم بعقبات كبيرة، لكن بالإمكان تذليل معظم تلك العقبات. فالمكاسب في هذه الحالة تفوق بمرحل أي كلفة وأية تضحيات قد تُبذل. والواقع أن العودة سوف تسد ديناً مضي عليه ثلاثة وستون عاماً انقضت في الحروب والصراع والمعاناة، وسوف تستهل حقبة من السلام الدائم. فالعودة، قطعاً، أرخص تكلفة من المساعدات العسكرية والاقتصادية المقدمة لإسرائيل، ومن الدمار الذي تتسبب به الحرب. حق العودة للوطن الذي لا يمكن التنازل عنه هو صنو لحق الحياة والعمل والتعليم ولحرية الكلام والعبادة. بالتالي، فإن المسألة هنا ليست مسألة مساومات أو مقايضات سياسية.

#### 4- اعتبارات عملية

يمكن، من الوجهة العملية، إثبات وجود عمالة فلسطينية كافية لتنفيذ عملية إعادة تأهيل اللاجئين. فالأعمال الإنشائية ستكون بمثابة المحرك الأساسي للاقتصاد، على الأقل خلال السنوات العشر الأولى. ولن يقتصر مصدر التمويل على التعويضات والهبات والاستثمارات، بل إن استيعاب عمال جدد سوف يرفع من الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين الجديدة.<sup>23</sup>

شكل رقم 2: إعادة الوطن إلى أصله

### إستعادة الأملاك (الأرض أولاً)

← سجلات الحكومة: الأراضي، الصحة، التعليم، الزراعة، البنوك والمالية.		
← سجلات خاصة: النوادي، الأحزاب، الجمعيات، الشخصيات والمكتبات.		
← محتويات المنازل المنهوبة في 12 مدينة وأكثر من 500 قرية.		
← مباني حكومية	عدد	427
← مباني مدنية	عدد	1,770
← مطارات	عدد	34
← معسكرات	عدد	37
← موصلات: سكك حديدية	كم	490
← محطات سكة حديد	عدد	41
← طرق درجة أولى (أسفلت)	كم	2,200
← موانئ	عدد	3
← أماكن دينية: القدس	عدد	223
← باقي فلسطين 1948	عدد	2,410
← مياه: آبار وينابيع وأحواض	عدد	3,495

ثلاثة أرباع استهلاك إسرائيل للمياه (1500 مليون متر مكعب) مسروق من مصادر عربية.

### ترميم المواقع التاريخية

← حوالي 300 - 500 موقع ديني مدمر أو مخرب أو مهمل.

← عدد كبير من القطع الأثرية دمرت أو نُهبت أو صودرت أو زوّرت.

### إعادة تأهيل البيئة

← تجفيف بحيرة الحولة: كارثة بيئية.
← بحيرة طبرية: زيادة الأملاح.
← نهر الأردن: تحويل مياه النهر وسحبها.
← البحر الميت: تقلص المساحة من 1050 كم مربع إلى 630 كم مربع.
← حوض المياه الساحلية: زيادة الأملاح وانخفاض مستوى المياه.
← تلوث الأنهار: العوجة، المقطع، روبين.
← تلوث الشواطئ.
← تلوث الهواء في المدن الساحلية.
← النفايات السامة: إلقاء أو دفن المخلفات السامة في الخيرية، علوج، الضفة الغربية والجلولان.

<sup>21</sup> العديد من المواقع الدينية والأثرية تم تدميرها وتدنيسها ونهبها، أو جرى الادعاء أنها يهودية. أنظر:

Kletter, Raz, *Just Past?: The Making of Israeli Archaeology*, London: Equinox, 2006; Abu El-Haj, Nadia, *Facts on the Ground: Archaeological Practice and Territorial Self-Fashioning in Israeli Society*, Chicago: The University of Chicago, 2001.

<sup>22</sup> للاطلاع على مسح شامل للتلوث الكبير في إسرائيل، أنظر:

Tal, Alon, *Pollution in a Promised Land: an Environmental History of Israel*, Berkeley: University of California Press, 2002.

بالتعاون مع



مركز العودة الفلسطيني  
The Palestinian Return Centre

## اللاجئون الفلسطينيون في الوطن العربي الواقع والآفاق

١٤-١٥ أبريل ٢٠١٢

فندق شيراتون الدوحة



مركز الجزيرة للدراسات  
ALJAZEERA CENTER FOR STUDIES

عندما يعود اللاجئون إلى ديارهم ، يمكنهم إحياء قطاع الزراعة والاستفادة من الأراضي وموارد المياه ، التي هي ملك لهم في المقام الأول. وسوف يحلّون محل العمال الزراعيين في إسرائيل، ونصفهم من الأجانب على أية حال وهم في تزايد. وضمن المستوى الحالي من مشاركة القوة البشرية في الأعمال (أي نسبة العاملين إلى مجموع القوة البشرية القادرة على العمل)، بإمكان اللاجئين توفير 1,000,000 عامل لقطاع الأعمال، ويمكن مضاعفة هذا الرقم إذا لزم. ويعتبر ذلك أمراً أساسياً لتطوير البنى التحتية والتجارة والبنية التحتية والخدمات التي تمثل 61% من العمل الذي يوفر الناتج المحلي الإجمالي لفلسطين الجديدة.<sup>24</sup>

بعد مراجعة الجوانب القانونية والجغرافية والزراعية والديموغرافية والاقتصادية لعودة اللاجئين، لا نجد أي مبرر قانوني أو عملي لإنكار حق العودة.

ومن الواضح أن العقبة الوحيدة المتبقية على درب السلام الدائم، تتمثل في سياسات إسرائيل العنصرية التي تُمارَس منذ عام 1948. وإستكمالاً للمشروع الصهيوني خرج المثقفون في إسرائيل ، وهم الذين يفترض فيهم سلامة التفكير بفكرة التهجير العرقي وسياسة الفصل العنصري اعتقاداً منهم بأن ذلك هو السبيل الوحيد لضمان تحقيق رؤيتهم لمستقبل إسرائيل.<sup>25</sup> لكن هذا مخطط لإزهاق المزيد من الأرواح وإحداث المزيد من الدمار في المنطقة، ولن ينجح.

بالتالي، فإن السلام العادل لن يتحقق إلا بإلغاء الصهيونية،<sup>26</sup> و باحترام للقانون الدولي والالتزام به، وخصوصاً قانون حقوق الإنسان. وبهذا تصبح عودة اللاجئين إلى موطنهم مجرد نتيجة منطقية طبيعية.

قد تبدو الخطة الموضوعية، حالياً، أقرب إلى الأمل البعيد أو الوهم المتفائل. لكن، وخلال أربعة وتسعين عاماً منذ بلفور، لم تفلح جميع محاولات فرض الأمر الواقع بالقوة العسكرية، (رغم نجاح تنفيذها في كثير من الأحيان)، في كسب قبول دائم إضافية إلى أنها خلقت مشهداً دموياً مدمراً شمل المنطقة. وهي لم تلق قبولاً ولا إذعناً ولا حقتت وضعاً هادئاً، ولن يتحقق لها ذلك. فهي تتعارض مع القانون والتاريخ والجغرافيا ومع الروح الإنسانية. قد تبدو عودة اللاجئين بعيدة المنال من وجهة سياسية غربية ، لكنها السبيل الوحيد لتحقيق السلام الدائم، وهي هدف الفلسطينيين الثابت.

<sup>23</sup>- ثمة رأي مقنع يقول إن بالإمكان دمج العمالة الفلسطينية النشيطة، التي لا غنى عنها للاقتصاد القوي، في المنطقة لأن من شأن ذلك تحقيق مكاسب اقتصادية لا يستهان بها. على سبيل المثال، يمكن رفع الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية بنسبة 150% عندما يصل معدل التوظيف ومساهمة العمال إلى المستويات الإسرائيلية. وبالطبع فإن الاستفادة التامة من العمال تتطلب حرية اقتصادية وسياسية لا تتحقق إلا في جو من السلام العادل.

أنظر (فضل النقيب)، "The Palestinian Economy and Prospects for Regional Cooperation", UNCTAD/GDS/SEU/2. June, 1998.

<sup>24</sup>- شنت الاحتلال الإسرائيلي القوة العاملة الفلسطينية في الضفة الغربية وغزة وجعلها تابعة للاقتصاد الإسرائيلي، بالتالي صادر إمكانية نموها. يمكن الاطلاع على وصف لعملية عزل العمالة الفلسطينية في تمزق جغرافي أشبه بالبلاتنوستات في الأراضي الفلسطينية المحتلة، لا سيما في الضفة الغربية، في:

Farsakh, Laila, *Palestinian Labour Migration to Israel: Labour, Land and Occupation*, London and New York: Routledge- Taylor & Francis Group, 2005.

أعيد نشره بالعربية من مؤسسة الدراسات الفلسطينية ببيروت. كما نجد وصفاً لعملية تدمير مماثلة في قطاع غزة، في:

Roy, Sarah, *Gaza Strip: The Political Economy of De-Development*, Washington, DC: The Institute of Palestine Studies, 1995.

هذا التدمير للحياة الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية المحتلة والتشتت المعروف للاجئين خارج فلسطين يمكن إيقاعه عن طريق التوظيف العادل لتلك العمالة في فلسطين الجديدة. بالتالي فإن العودة لن تكون مجرد إحقاق حق، بل إنها ستؤدي إلى جانب ذلك إحقاق الحصار والخنق الاقتصادي.

<sup>25</sup>- في كانون الثاني/يناير 2001، عُقد مؤتمر موسّع في هرتزليا حول "توازن القوة والأمن القوميين في إسرائيل"، حضره 300 شخصية بارزة في مؤسسة الدفاع المحلية والوسط الأكاديمي. قُدمت نتائج المؤتمر إلى موشيه كاتساف، الرئيس الإسرائيلي، حدد المشاركون أبعاد "التهديد" الفلسطيني المتمثل بارتفاع نسبة المواليد (4.6 طفلاً للمرأة العربية مقابل 2.6 للمرأة اليهودية) وجاءت توصياتهم وكأنها مأخوذة حرفياً من كتاب نازي: قطع المزايا الاجتماعية عن العائلات الفلسطينية لأنها تنتج القليل وتستهلك الكثير، إخراج العرب من المناطق العربية وإحلال اليهود محلهم (في الجليل ومرج ابن عامر والنقب)، وتبادل السكان عن طريق ضم المستوطنات إلى إسرائيل وضم المناطق الفلسطينية في إسرائيل إلى الدولة الفلسطينية الجديدة، حرمان الفلسطينيين من حقوقهم بتجريدتهم من الجنسية الإسرائيلية (ومن حق الاقتراع) ومنحهم حق الإقامة فقط، زيادة عدد المقترعين اليهود عن طريق السماح للإسرائيليين الموجودين في الخارج بالاقتراع. (وهذه هي الخطوة قبل الأخيرة في عملية منح الجنسية الإسرائيلية لليهود في كافة أنحاء العالم).

أنظر: . See Yair Sheleg, "A Very moving Scenario", Ha'aretz 25 March 2001.

أثير الموضوع ثانية، هذه المرة من قبل المستوطنين المتصبيين الذين دعوا لارتكاب "نكبة ثانية" بحق الفلسطينيين. اقترح هؤلاء "المشبعين بالكرهية، الذين لا يوقفهم أي رادع أخلاقي، ولا يشعرون بمعاناة الفلسطينيين" إجراء "تطهير عرقي" صريح.

أنظر: . Danny Rabinowitz, "Talk of expulsion more ominous than eve", Ha'aretz, 29 May 2001. يُعقد مؤتمر هرتزليا سنوياً تحت نفس الشعار.

<sup>26</sup>- إلغاء العقيدة الصهيونية العنصرية يتسجم مع القرار الذي سبق وتبنته الجمعية العامة للأمم المتحدة "UN General Assembly A/RES/3379 (XXX) of 10 November 1975 "Elimination of all forms of racial discrimination". "إلغاء كافة أشكال التمييز العنصري". وقد أدى الضغط السياسي لمؤيدي إسرائيل إلى إلغاء القرار، لكن الرأي العام في معظم دول العالم لا يزال يتفق مع القرار.

بالتعاون مع



مركز العودة الفلسطيني  
The Palestinian Return Centre

## اللاجئون الفلسطينيون في الوطن العربي الواقع والآفاق

١٤-١٥ أبريل ٢٠١٢

فندق شيراتون الدوحة



مركز الجزيرة للدراسات  
ALJAZEERA CENTER FOR STUDIES

### دراسات اللاجئين الفلسطينيين: إشكاليات منهجية وحلول مقترحة

مريم عيتاني

طالبة دراسات عليا في مجال الدراسات العربية والشرق أوسطية في الجامعة الأمريكية في بيروت

يواجه معظم الباحثين في مجال اللاجئين الفلسطينيين صعوبات عديدة، لعل أبرزها نقص المعطيات الدورية والمحدثة عن واقع اللاجئين الفلسطينيين، سواء من إحصائيات أو من متغيرات قانونية وسياسية، والتناقض بين الكثير من الأرقام والدراسات الحالية. وتسعى هذه الورقة لتحديد أبرز التحديات الحالية في مجال دراسة اللاجئين الفلسطينيين، واقتراح آليات ممكنة لمواجهتها، وتأخذ كدراسة حالة أدبيات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان؛ حيث إنهم أكثر فئات اللاجئين بروزاً في الأدبيات.

#### محاور الورقة:

- مقدمة وأسئلة مفتاحية
- أولاً: قراءة عامة في الدراسات الموجودة عن اللاجئين الفلسطينيين بحسب مواضيعها:
  - 1- تقارير ودراسات إحصائية
  - 2- تقارير ودراسات حقوقية، وعن الأوضاع المعيشية
  - 3- دراسات في الذاكرة والهوية والتاريخ
  - 4- دراسات في التفاعل والاندماج مع البيئة المحيطة (خاصة في لبنان)
- ثانياً: أبرز الإشكاليات والتحديات
- ثالثاً: آليات مقترحة لمعالجة ومواجهة هذه التحديات

#### مقدمة وأسئلة مفتاحية

على الرغم من مرور أكثر من ستين عاماً على لجوئهم، لم يزل مجال الدراسات المعنية باللاجئين الفلسطينيين هشاً ويعاني من ثغرات كثيرة، ليست تنظيرية تأطيرية بقدر ما هي منهجية وعملية. وتسعى هذه الورقة البحثية لاستعراض واقع دراسات اللاجئين الفلسطينيين اليوم، وتسليط الضوء على أبرز الإشكاليات المنهجية والتحديات، والحلول الممكنة لمواجهتها؛ من خلال دراسة أدبيات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان كنموذج حالة.

وقبل البدء لابد من أربعة أسئلة مفتاحية:

#### 1. التعريف: ماذا نعني بدراسات اللاجئين الفلسطينيين؟

لغرض هذا البحث، نعني بدراسات اللاجئين الفلسطينيين أي دراسة تتناول اللاجئين الفلسطينيين، ماضياً أو حاضراً أو مستقبلاً.

#### 2. الأهمية: لماذا هذه الدراسات؟ وكيف تختلف عن غيرها؟

تأتي أهمية هذه الدراسات من عدة منطلقات، البديهي منها هو أنها جزء أساسي من الصراع العربي-الإسرائيلي، والأبرز هو أنها تُعنى بشريحة تقارب الثمانية ملايين نسمة (1) متوزعة على مختلف أنحاء العالم؛ وتمثل عنصراً مؤثراً في سياسات دول الجوار الفلسطيني.

#### 3. المنهجية: لماذا تشكل المنهجية الإشكالية الأبرز في هذه الدراسات؟

بسبب التباين الشاسع في أوضاع اللاجئين الفلسطينيين وبيئة حياتهم، سواء من حيث مكان إقامتهم أو مستوى المعيشة لديهم، أو البيئة السياسية والأمنية التي يخضعون لها، غدت المنهجية إحدى أبرز الإشكاليات في هذه الدراسات؛ حيث من شبه المستحيل فعلياً الإحاطة بعدد اللاجئين الفلسطينيين ناهيك عن وضعهم أو رسم سياسات تنموية لهم جميعاً.

بالتعاون مع



مركز العودة الفلسطيني  
The Palestinian Return Centre

## اللاجئون الفلسطينيون في الوطن العربي الواقع والآفاق

١٤-١٥ أبريل ٢٠١٢

فندق شيراتون الدوحة



مركز الجزيرة للدراسات  
ALJAZEERA CENTER FOR STUDIES

وتتفاقم هذه المشكلة في ظل ضعف أو غياب المظلة التي كان من المفترض أن تحمي هؤلاء اللاجئين (الشتات الفلسطيني) وهي منظمة التحرير الفلسطينية، أو على الأقل تهتم بأوضاعهم وتوفر أرقامًا وإحصائيات تساعد الباحثين على دراستهم بشكل أدق وأوفى.

### 4. الحالة: لماذا أدبيات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان كنموذج؟

لأن اللاجئين الفلسطينيين في لبنان هم أكثر فئات اللاجئين بروزًا في الأدبيات، لعدة عوامل، أهمها ظروف البيئة (لبنان مقارنة بالبيئة الأمنية المتشددة في سوريا ومصر والأردن، وظروف الاحتلال في الضفة وغزة والقدس). مع التوضيح أن التحديات والمقاربات المقترحة لعلاجها ليست حصرًا على اللاجئين في لبنان، كما أن العديد من الدراسات عن اللاجئين في المناطق الأخرى - وخاصة الإحصائيات - مشابهة في مصدرها لتلك عن اللاجئين في لبنان (الأونروا، فافو، السلطات الرسمية).

### أولاً: قراءة نقدية عامة في الدراسات الموجودة عن اللاجئين الفلسطينيين

يمكن تصنيف دراسات اللاجئين الفلسطينيين في تصنيفين عامين، الأول: هو الدراسات العامة التي تتناول شقًا مشتركًا بين جميع اللاجئين باختلاف أماكن تواجدهم، والثاني: هو الدراسات التي تركز على اللاجئين في منطقة واحدة، وهي الأكثر في الأدبيات، وسيتم تصنيفها بدورها.

أغلب الدراسات العامة إما تاريخية أو قانونية، وترتكز التاريخية على النكبة ومأساة اللاجئين، وتعتمد بمعظمها على التاريخ الشفوي، وعلى الوثائق الأرشيفية بشكل أقل. ولعل أشهرها ما كتبه وليد الخالدي (2) وسلمان أبو ستة (3) ونور مصالحة (4) وليلي أبو لغد (5). أما القانونية، فتتناول الجوانب والإشكاليات في تعريف اللاجئ الفلسطيني وحق العودة في القانون الدولي، وأبرزها ربما ما كتبه ليكس تاكنبيرغ (6) وكتاب حقوق اللاجئين الفلسطينيين بين الشرعية الدولية والمفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية (7).

ضمن الدراسات العامة أيضًا نوع آخر، وإن كان أقل حضورًا، وهو دراسات التفاعل والاندماج والدراسات المقارنة، خاصة في ظل العولمة، ومجال دراسات السياسات الدولية. ويمكن ذكر عملي ساري حنفي (8) وريكس براينن (9) كمثال.

الدراسات الخاصة أكثر تشعبًا وانتشارًا، وإن كانت تختلف بين منطقة وأخرى؛ فمثلًا، يُعتبر اللاجئون الفلسطينيون في لبنان من أكثر اللاجئين دراسة وتعريضًا في الأدبيات والأبحاث، بسبب السهولة النسبية في الوصول إليهم وعدم وجود بيئة أمنية شديدة الحساسية مشابهة لتلك في سوريا والأردن، وهي الدول الثلاث التي تعمل فيها الأونروا. أما في مصر والعراق، فتكاد الدراسات عن اللاجئين الفلسطينيين تنعدم إذا ما استثنينا ما صدر - وأغلبه مقالات - عن معاناة اللاجئين الفلسطينيين في العراق واستهدافهم في الفترة ما بعد الاحتلال الأميركي للعراق. والأمر نفسه ينطبق على الفلسطينيين في الخليج العربي أو أوروبا أو أميركا.

وقبل البدء في تصنيف الدراسات الخاصة، تجدر الإشارة إلى أن هذا البحث يركز كمثال على الأدبيات الخاصة باللاجئين في لبنان بوصفهم أكثر الفئات تناولًا ودراسة؛ مع الإقرار بما لهذه التجربة من خصوصية، لكنها غنية بحيث تعكس بشكل واضح الإشكاليات والتحديات في دراسة اللاجئين الفلسطينيين بشكل عام. كما نشير إلى أن التصنيف ليس حصرًا أو استثنائيًا؛ بحيث إن العمل الواحد قد يقع في أكثر من فئة تصنيفية.

بالتعاون مع



مركز العودة الفلسطيني  
The Palestinian Return Centre

## اللاجئون الفلسطينيون في الوطن العربي الواقع والآفاق

١٤-١٥ أبريل ٢٠١٢

فندق شيراتون الدوحة



مركز الجزيرة للدراسات  
ALJAZEERA CENTER FOR STUDIES

ويمكن تصنيف هذه الدراسات في أربعة عناوين رئيسية:

### (1) تقارير ودراسات إحصائية

يُعد غياب الأرقام المحدثة والتي يمكن الاعتماد عليها مشكلة جوهرية في دراسات اللاجئين الفلسطينيين، وإن كانت هناك أرقام تقريبية يستخدمها الباحثون، خاصة في دول الجوار الفلسطيني. أبرز هذه الأرقام هي تلك الصادرة عن وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) (10)، والوكالة النرويجية للتنمية (فافو) (11)، والجهات الرسمية في الدول المعنية، والباقي عبارة عن إصدارات لمنظمات غير حكومية دولية أو إقليمية أو محلية، ومجموعات حقوقية، وهي غير دورية.

لكن أرقام الأونروا مثيرة للجدل في أوساط الأكاديميين والباحثين على استعمالاتها (12)؛ حيث إنها تعكس فعلياً عدد اللاجئين المسجلين في الأونروا، فيكفي أن نذكر مثلاً عدد المخيمات التي لا تعترف بها الأونروا في لبنان والأردن وسوريا لنندل على حجم الثغرة، دون الإشارة إلى اللاجئين الفلسطينيين غير المسجلين في الوكالة أساساً رغم إقامتهم في هذه الدول. أرقام الفافو تحظى بمصداقية أعلى لدى الباحثين، وإن كانت غير دورية وتقديرية (مثلاً بخصوص اللاجئين في لبنان، الدراسة الأخيرة كانت في 2007 باستخدام إحصائية أجريت في 2005 واقتصرت على مخيم نهر البارد (13)). وفي الحقيقة فإن معظم الأرقام المتوفرة لتواريخ أحدث هي تقديرات للباحثين أو مقاربات بين الأرقام المختلفة، فمثلاً لسنة 2001، قَدَّرت السلطات اللبنانية عدد اللاجئين الفلسطينيين بحوالي 400 ألف لاجئ، وقدرت الأونروا العدد بحوالي 214 ألفاً داخل المخيمات و168 ألفاً خارجها، في حين قدرت الفافو عددهم بحوالي 200 ألف بإجمال، 140 ألف منهم يقيمون في المخيمات (14).

ومن الأمثلة الأخرى عن هذه الدراسات: إحصاء اللاجئين الفلسطينيين في لبنان وسوريا عن الأونروا في الذكرى الستين لتأسيسها (مركز العودة الفلسطيني وآخرون، 2010) (15)، واستطلاع رأي اللاجئين الفلسطينيين عن حقوقهم المدنية (في لبنان، مؤسسة شاهد، أغسطس/آب 2010) (16)، وتقرير لمؤسسة ثابت عن عمالة الأطفال الفلسطينيين في لبنان والتسرب المدرسي (منظمة ثابت، 2009) (17)، واستطلاع رأي للاجئين الفلسطينيين في لبنان عن الأوضاع الأمنية (الدولية للمعلومات، مايو/أيار 2007) (18)، واستطلاع رأي مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات للاجئين الفلسطينيين في لبنان (مايو/أيار 2006) (19)، واستطلاع رأي أجرته هيئة اللاجئين في الدانمارك عن اللاجئين الفلسطينيين في لبنان ممن لا يحملون بطاقات هوية (2005) (20). وجميعها غير دورية ومحدودة النطاق، باستثناء ربما إحصاءات منظمة شاهد التي تحرص دائماً على توفير أرقام عن اللاجئين الفلسطينيين في لبنان ولكن تركز على نطاق المعاناة؛ إذ إنها بطبيعتها مؤسسة هدفها دعم حقوق الفلسطينيين في لبنان.

ولعل النقد الأبرز لهذه الدراسات يتركز في خانتين: الأولى: إشكالية الاعتمادية والمصداقية، التي تعود لمدى تمثيل العينة قيد الدرس لمجتمع اللاجئين، ومفهوم "مجتمع اللاجئين" واستثناء المقيمين خارج المخيمات فيه، وعامل الثقة وما يتبعه من تأثير على الإجابات (خاصة عند ارتباط الأمر بالدعم والمساعدات كالأونروا والمؤسسات الحقوقية أو الأجنبية)؛ والثانية: المصلحة والانحياز -الظاهر منها أو الخفي- للباحثين أو الجهة القائمة على الإحصائيات؛ حيث إننا نجد كافة الجهات التي تقوم بهذه الإحصائيات لها خلفية سياسية أو أيديولوجية معينة، ربما ترتبط بكونها فلسطينية أو بسياسة خارجية تحاول الوساطة في حل قضية اللاجئين، وهو ما يترك أثره على النتائج والأرقام، أو على الأقل في اختيار مواضيع الاستطلاعات والمخرج النهائي من النتائج (21).

### (2) تقارير ودراسات حقوقية، وعن الأوضاع المعيشية

ويشمل هذا التصنيف الدراسات والتقارير التي تتناول الجوانب القانونية والاجتماعية والتعليمية والصحية وأوضاع العمل للاجئين الفلسطينيين. وتركز هذه الدراسات عادة على الصعوبات التي يواجهها اللاجئون ومعاناتهم، والقيود القانونية المفروضة عليهم، وعادة ما تصدر عن ناشطين وجهات حقوقية وإنسانية محلية أو دولية؛ وإن كان هذا الموضوع هو أيضاً الأكثر بروزاً في الأدبيات العامة عن اللاجئين الفلسطينيين في لبنان (الكتب العامة، مقالات وتحقيقات المجلات والصحف، مراجعات أوضاع اللاجئين، الخلفيات والمقدمات في التقارير والدراسات الإحصائية، ...). ومن الأمثلة على الكتب في هذا المجال الواقع الاجتماعي للفلسطينيين في لبنان (2009) (22)، وأوضاع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان (2008) (23)، واللاجئون الفلسطينيون في لبنان لمحمد علي الخالدي (2001) (24). لكن أغلب الأدبيات في هذه الفئة هي عبارة عن تقارير

بالتعاون مع



مركز العودة الفلسطيني  
The Palestinian Return Centre

## اللاجئون الفلسطينيون في الوطن العربي الواقع والآفاق

١٤-١٥ أبريل ٢٠١٢

فندق شيراتون الدوحة



مركز الجزيرة للدراسات  
ALJAZEERA CENTER FOR STUDIES

صادرة إما عن منظمات حقوقية مثل منظمة العفو الدولية (25)، والمنظمة الدولية للأزمات (26)، أو جهات خارجية مثل الوكالة النرويجية (فافو) (27)، أو عن منظمات حقوقية فلسطينية محلية وبشكل رئيسي منظمي شاهد وثابت (28). كما لا يخلو الأمر من مقالات علمية محكمة، ولكن معظمها تعود لتواريخ قديمة، ولعل أبرزها ما قدمه جابر سليمان في مجلة الدراسات الفلسطينية عن الأوضاع الأمنية والسياسية والتنظيمية في المخيمات الفلسطينية في لبنان (1999) (29).

ولعل في هذا السياق يمكن أيضاً إدراج عمل روزماري صايغ الرائد "أعداء كثر: التجربة الفلسطينية في لبنان" (30) والذي قامت به على أساس الرواية الشفوية والتاريخ الشفوي، وبشكل أقل كتابي روبرت فيسك وفواز طرابلسي، "حرب لبنان" (31)، و"تاريخ لبنان في العصر الحديث" (32)؛ حيث يوفر كلاهما كمّاً وافياً من المعلومات والتاريخ للوجود الفلسطيني في لبنان في إطار التاريخ الأكثر عمومية للأحداث في لبنان. ويبقى كتاب روزماري صايغ متفرداً من حيث درجة التفصيل والعمق التي يتعايش فيها مع تجربة الفلسطينيين في حياتهم اليومية في المخيمات، كأفراد وبشكل جماعي؛ علماً بأنه يركز على مخيم برج البراجنة بشكل أساسي. ولعل النقد الوحيد الذي قد يُوجّه له، هو ما يطول بشكل عام التاريخ الشفوي مما لا مجال لتجنبه من محوريات الذاكرة في العمل و"التركيب البنوي" constructivism للنص والحقيقة.

أما بالعودة إلى التقارير المذكورة سابقاً، والتي تشكّل عموم هذه الفئة، فالواضح أن أغلبها باللغة العربية (وغير متوفر باللغة الإنكليزية)، وصادر عن منظمات حقوقية وغير حكومية وليس عن أكاديميين؛ مما يعكس أحياناً في غموض "المنهجية" أو وجود ثغرات فيها، أو اقتصارها على السرد القصصي، أو استخدام معلومات غير موثقة، وهي بالرغم من كل هذا تصلح لتوفير خلفية عامة، لكنها بهذه السمات أقرب للصحف المحلية بالنسبة للأكاديمي؛ حيث إنها متوفرة باللغة العربية فقط ويجب التعاطي مع ما تقدمه من معلومات بعين الاحتياط والحذر إذا ما أريد استخدامها لغرض أكاديمي، خاصة وأن بيئة العمل الحقوقي والمنظمات غير الحكومية في لبنان وفي دول الجوار تفتقد للدقة والنزاهة الأكاديمية في معظم الحالات. ومن السمات البارزة أيضاً للمواد في هذه الفئة هو التكرار فيما تقدمه من معلومات، واللغة العاطفية المشحونة خاصة في تقارير الأوضاع الإنسانية.

قد يكون السبب وراء محدودية الأعمال الأكاديمية في هذا المجال النقص في الإحصائيات والأرقام وصعوبة إجراء دراسات إحصائية، وإلى عدم اهتمام صانعي القرار والسياسيين بمثل هذه الدراسات مع أنها تمهد لصنع سياسات خاصة باللاجئين والتنمية المستدامة لهم. وعليه، يلجأ عدد من الأكاديميين المهتمين بشأن اللاجئين الفلسطينيين إلى المنهجيات الكمية، وهي منهجيات يصعب أن تعكس حالة عامة بل تركز على تجليات محدودة لظواهر منتشرة وأبرزها تجليات الهوية والذاكرة الجمعية، وهو التصنيف الثالث والتالي.

### 3 دراسات في الذاكرة والهوية والتاريخ

وتقع فيه أغلب الأدبيات الأكاديمية الحديثة باللغة الإنكليزية عن اللاجئين الفلسطينيين؛ فالذاكرة والتاريخ والهوية، هي ثلاث كلمات رئيسية تمحورت حولها حياة اللاجئين منذ طردهم من فلسطين، وهي أبرز ما تتجلى في المخيمات، بمظاهر بسيطة ربما كأسماء الشوارع والمستشفيات والنوادي، وكلها مرتبطة بقراهم ومدنهم الأصلية. أما السبب وراء هذا الاهتمام بهوية اللاجئين؛ فقد يرتبط باهتمام الأكاديميين "ما بعد الحداثة" بالتفاصيل بشكل أكثر عمقاً، ولكن جوهره هو أن هوية اللاجئ لها علاقة وثيقة بحق العودة، والذي لا يزال حتى اليوم محور اختلاف في الصراع العربي-الإسرائيلي؛ حيث ترفضه سلطات الاحتلال ويتشبث به اللاجئون، المتمسكون بهويتهم وذاكرتهم الجمعية كوطن بديل لحين عودتهم. لقد شكّل ارتباط الفلسطينيين بوطنهم والوسائل المختلفة لهم في ذلك وفي توريث هذا الارتباط لأجيالهم، مصدر اهتمام للأكاديميين والسياسيين على حد سواء، وارتبطت فيه دراسات التاريخ الشفوي التي شكّلت الباب الأول لدخول عالم البحث في الهوية والذاكرة.

ومن الأمثلة في دراسات التاريخ والذاكرة والهوية، نذكر في الأوائل ما قدمه نافذ نزال (1978) (33) ثم روزماري صايغ (1977، 2004) (34)، ورشيد خالدي (1996) (35)، ومحمد علي خالدي (2010) (36)، ولالي خليلي (2004، 2007) (37)، وساري حنفي (2010) (38)، ودوروثي كلاوس (2003) (39)، وجولي بيتيت (1987) (40)، وأري كندسن (مع حنفي، محررين، 2010) (41).

بالتعاون مع



مركز العودة الفلسطيني  
The Palestinian Return Centre

## اللاجئون الفلسطينيون في الوطن العربي الواقع والآفاق

١٤-١٥ أبريل ٢٠١٢

فندق شيراتون الدوحة



مركز الجزيرة للدراسات  
ALJAZEERA CENTER FOR STUDIES

الدراسات التاريخية لها قيمتها الجوهرية والمهمة، أما دراسات الذاكرة والهوية، بوصفها دراسات عن حاضر اللاجئين، فقد قدمت جوانب غنية لتجربة اللاجئين وهويتهم الفردية والجماعية، ولكنها بقيت محدودة في إطار قابليتها التعميم؛ حيث تختلف بيئة المخيمات في الدولة الواحدة وفي دول الجوار، ناهيك عن اللاجئين المقيمين خارج المخيمات وخارج دول الجوار أو الدول العربية.

أما في المنهجية، فأنت هذه الدراسات كميّة المنهجية، تقوم غالبًا على الرواية الشفوية أو التجربة الشخصية والحياتية (المنهجيات الأنثروبولوجية والإثنوغرافية) أو على الوثائق التاريخية (في حالة الدراسات التاريخية)، ومواضيعها غير حسية، ومجردة، قد تذهب أحيانًا إلى حد المبالغة في تصوير تجلياتها وتحليلها في التفاصيل اليومية -المقصودة وغير المقصودة- للاجئ، أما مفاهيم الثقة والانحياز وعوامل الثقافة الشخصية فهي جزء لا يتجزأ من هذه الدراسات والمنهجيات، حتى بتعريفها (الألفة مع البيئة المحيطة قد تؤدي إلى التعاطي مع بعض الأمور على أنها بديهيات، بالنسبة للباحثين الفلسطينيين والعرب مثلاً، في حين أن القادم إلى بيئة جديدة، كما هو حال الباحثين الأجانب، قد ينزع إلى المبالغة في تفسير وتحليل الأمور).

### 4 دراسات في التفاعل والاندماج مع البيئة المحيطة

وتتناول مفاهيم وأسئلة في إطار العلاقات الفلسطينية بالمحيط المضيف والتفاعلات، ونظرة أحدهما إلى الآخر والعكس؛ وقد تتطرق بطبيعة الحال إلى التاريخ أو الأوضاع المعيشية أو الهوية، ولكن موضوعها الأساسي يكون في إطار التفاعل والاندماج/عدم الاندماج.

وتتأثر الأبحاث في هذا المجال بالبيئة الأمنية "الحساسة" التي تحيط باللاجئين الفلسطينيين وتخيم على وجودهم، حتى في دول وضعها الأمني أكثر ارتياحًا من الأردن وسوريا ومصر، ونعني لبنان. وعلى الرغم من أن جميع هذه الأبحاث تخلص إلى وجود حالة من التهميش والتمييز وعدم الاندماج؛ فإن البعض يبررها بأنها اختيار فلسطيني، والبعض الآخر يرى أنها سياسة فرضها اللبنانيون (في حالة لاجئي لبنان). وتركز الأدبيات في هذه الفئة على فترات محددة حيث كانت التفاعلات والحساسيات في أوجها، مثل عند وصول اللاجئين، وخلال الحرب الأهلية وحرب المخيمات، وترحيل الفلسطينيين من ليبيا، وأحداث نهر البارد؛ حيث تطفو على السطح جدلية التمييز ضد الفلسطينيين في الأوساط السياسية والإعلامية. الأدبيات في هذه الفئة، على قلتها، متنوعة، فيها من المنهجيات الكمية والنوعية، وإن كانت تعاني كما ذكرنا من مشكلة الانحياز ومفهوم التمثيل للعينة، وعامل الثقة الذي يلعب دورًا كبيرًا لحساسية الموضوع. ومن الأمثلة في الأدبيات، نذكر: حداد (2003) (42)، ونصر الله (1997) (43)، وخالدي وريسكدال (2007) (44)، وصفيير (2008) (45)، وبيتييت (1987، 1996) (46)، وحلاق (2002) (47)، والخازن (1997) (48)، وسلام (1994) (49)، وصايغ (2004) (50).

### ثانيًا: أبرز الإشكاليات والتحديات

نحاول استخلاص أبرز الإشكاليات العملية والمنهجية في أدبيات اللاجئين الفلسطينيين في النقاط التالية:

1) الإحصائيات ونقص الأرقام والمعطيات والمؤشرات العامة الدقيقة عن اللاجئين: ومن البديهي الحديث عن أهمية هذه الأرقام في التمهيد لأية دراسة جادة للاجئين الفلسطينيين، حاضرًا أو مستقبلًا. هذه الأرقام التي كانت شبه محصورة بثلاثة مصادر، هي: الأونروا وفاقو والجهات الرسمية؛ أو بدراسات غير دورية عن وكالات دولية أو جهات مانحة وممولة، والسبب الرئيسي وراء ذلك هو ما تطلبه مثل هذه الدراسات من تمويل ضخم يصعب عادة على أفراد أو أكاديميين مستقلين.

2) الانحياز/المصلحة: وهو أمر ليس بجديد لا على دراسات اللاجئين، ولا على كل الدراسات، وهذا ليس أمرًا سلبياً بالضرورة، ولا يُفقد النص أو الكاتب مصداقيته؛ إذ إن الأخيرة مرتبطة بالنزاهة أكثر، كما أنه من غير وجود مصلحة لا يكون هناك دافع لدراسة الموضوع. ولكن الانحياز أكثر بروزًا في الدراسات الفلسطينية بما فيها الإحصائية والتي من المفترض أن تكون أكثر موضوعية؛ حيث ينعكس في طبيعة الأسئلة والمواضيع المطروحة،

بالتعاون مع



مركز العودة الفلسطيني  
The Palestinian Return Centre

اللاجئون الفلسطينيون في الوطن العربي

الواقع والآفاق

١٤-١٥ أبريل ٢٠١٢

فندق شيراتون الدوحة



مركز الجزيرة للدراسات  
ALJAZEERA CENTER FOR STUDIES

وبالتالي النتائج والإطار العام للحديث المعلوماتي (discourse) المتعلق باللاجئين الفلسطينيين. مثلاً في لبنان، نادراً ما تشير الدراسات عن الأوضاع المعيشية للاجئين الفلسطينيين في لبنان إلى عمالة الفلسطينيين، أو تدرسها - وهي عمالة غير قانونية- بل تكتفي بإعادة الحديث عن قانون العمل العنصري (ولا ننفي أنه كذلك). كما لا توجد دراسات مثلاً عن اختيارات الدراسة الجامعية للشباب الفلسطيني مثلاً أو للخيارات الأسرية، وكيف تؤثر وتتأثر بعملهم ومستواهم المعيشي، وهي أسئلة ومواضيع قد تُبنى عليها سياسات مستقبلية ودراسات تساعد في التنمية المستدامة للفلسطينيين بدلاً من الاستمرار في دوامة المساعدات الدولية التي لا تنتهي.

ونحب أن نورد في هذا الإطار تلخيص إيليا زريق لحالة الدراسة الفلسطينية في إطار الدراسات الاجتماعية المعاصرة بالقول: إن "معظم الدراسات عن الفلسطينيين دافعتها المصلحة/الانحياز، وممولوها إما المنظمات الدولية أو الدول المانحة، وكلاهما لا تخفي مصطلحهما"; مضيفاً: إن الاستثناء الوحيد ربما قد يكون الدراسات الإثنوغرافية والتاريخ الشفوي، والتي لعبت دوراً مهماً في توصيف عالم اللاجئين الفلسطينيين ولكنها ركزت على قضايا ومفاهيم فردية، وبقيت بالتالي هناك صعوبة في تعميمها على "الواقع الفلسطيني المجزأ" (51).

(3) إذ نركز هنا على الإشكاليات العملية، التي من الممكن تجاوزها، فإن هناك بعض الإشكاليات النظرية التي من الواجب الإشارة إليها، خاصة في العوامل المنهجية والمفاهيم، مثل غموض مفهوم "العام" مقابل "الخاص" في الدول العربية والدول النامية مقارنة بالدول الغربية، وهو ما يعبر عنه زريق أيضاً ببلاغة: "يُطلب من الأفراد إبداء رأيهم الخاص في مجتمع تتجذر فيه القيم الجماعية، وحيث الكل أكبر من عملية الجمع البسيطة للأفراد - مفهوم غشطالتي- مما يوجد إشكالية في جمع الآراء الفردية للخلاص بصورة عامة" (52). وهناك أيضاً ما أشرنا إليه من عامل الثقة وتفاوت درجاتها لجهة اللاجئ بحسب طبيعة الباحث والموضوع قيد البحث، وعامل البنية التركيبية للنص authorial problem of the text الذي يقوم "بتركيب" موضوعه بدلاً من "التعبير عنه".

(4) الإكثار من السرديات والتأطير المسبق، والتركيز على المعاناة: وهذه غالباً ما تبرز في التقارير الحقوقية والمواضيع الإعلامية والصحفية، وهي في جزء منها ترتبط بطبيعة العمل الحقوقي والصحفي، ولكنها في الجزء الآخر تُشعر المتلقي أو المستهدف بالرسالة بالرتابة وبعدم وجود أي جديد، حتى إن الكثير منا يؤمن أن موضوعاً بعنوان "معاناة اللاجئين الفلسطينيين في لبنان" لن يحمل أي جديد ويكتفي بالنظر إلى عنوانه. وهذه الإشكالية لا يمكن فصلها عن نقص الأرقام والمعطيات والمؤشرات العلمية المحدثة عن واقع اللاجئين مما يدفع إلى البديل وهو السرد وإعادة.

(5) مقارنة الأدبيات العربية بالإنكليزية، نجد في الأولى وفرة نوعية ونوعاً من الضعف الكمي المنهجي في حين نجد في الأخرى نقصاً خاصة أن معظم الدراسات المعاصرة باللغة الإنكليزية تُصنّف في خانة دراسات الهوية والذاكرة والتاريخ. إن عملية الترجمة والتبادل المعلوماتي ضعيفة، خاصة وأن الموضوع الأساسي عربي بحث بأشخاصه ووثائقه ومصادره، والتأطير النظري الأجنبي أكثر تقدماً في هذا المجال؛ مما يشير إلى أهمية التواصل لما سيضيفه من غنى إلى مجال دراسات اللاجئين الفلسطينيين. أما الضعف الكمي المنهجي، فنعني به الثغرات الموجودة في الأدبيات، وتركزها من جهة أخرى على مواضيع معينة، مثلاً كثرة الأدبيات عن اللاجئين الفلسطينيين في لبنان - لطبيعة البيئة السياسية ربما والحريات- مقابل اندثارها تماماً عن اللاجئين في مصر مثلاً أو الخليج العربي أو خارج دول الجوار حتى. كما أنه حتى في لبنان، نجد نقصاً في الدراسات التي تتناول اللاجئين الذين يقيمون خارج المخيمات والتجمعات، وكذلك في الدراسات التي تتناول الجوانب العملية التي استطاع بها اللاجئون العيش والاستمرار لمدة ستين عاماً برغم التمييز القانوني الذي يطولهم (كيف تحدوا قانون منع العمل والبناء والملكية مثلاً...).

(6) إن جميع الإشكاليات والتحديات المذكورة لها مبرراتها والمسببات التي أوصلتنا إلى هذا الواقع لدراسات اللاجئين الفلسطينيين. ولكن تغير الواقع الاجتماعي والتقدم التكنولوجي الرقمي الهائل، والتحويلات السياسية في العالم العربي، تفرض مقاربة جديدة، تناقش قدرتنا على إيجاد طروحات أمثل لدراسة شؤون اللاجئين الفلسطينيين، سواء في العالم العربي أو خارجه، أو لنسُميها "ثورتنا" المنهجية (نحن الباحثين في مجال اللاجئين الفلسطينيين) بين علامات اقتباس. وهو ما يقودنا إلى الجزء الثالث والأخير من ورقة العمل هذه.

بالتعاون مع



مركز العودة الفلسطيني  
The Palestinian Return Centre

## اللاجئون الفلسطينيون في الوطن العربي الواقع والآفاق

١٤-١٥ أبريل ٢٠١٢

فندق شيراتون الدوحة



مركز الجزيرة للدراسات  
ALJAZEERA CENTER FOR STUDIES

### ثالثاً: آليات مقترحة لمعالجة ومواجهة هذه التحديات

فيما يلي مجموعة من المقترحات التي قد تسهم في تطوير واقع دراسات اللاجئين الفلسطينيين:

- (1) بخصوص الإحصائيات والدراسات الإحصائية: ضرورة الاستفادة من التكنولوجيا الرقمية وتكنولوجيا الاتصالات؛ حيث إن إجراء الدراسات الضخمة لم يعد يكلف ميزانية ضخمة كما سابقاً، إذا ما أحسن استغلال الشبكات الاجتماعية والإنترنت، والأدوات الإحصائية التكنولوجية المساعدة. كما يساعد الباحثين اليوم الشبكات والمواقع الخاصة بالفلسطينيين واللاجئين الفلسطينيين. إن من المقترحات العملية في هذا المجال، البدء بتوثيق أسماء اللاجئين الفلسطينيين وأصولهم وآلية للتواصل معهم، وهو أمر من المحبذ تطويره بشكل مستقل بعيد عن أية مظلة حزبية، ولو أن المظلة التي من المفترض أن يكون تابعاً لها هي مظلة منظمة التحرير الفلسطينية بفكرتها المجردة لا بواقعها من فساد. إن مثل هذه الشبكات أقل ما توفره هو إحصاء سكاني لتعداد اللاجئين، وأماكن توزعهم جغرافياً، وفئاتهم العمرية، وخصائصهم (هل هي: خصائصهم؟)، وإمكانية التواصل معهم بهدف الحصول على تفاصيل أكبر. وهناك العديد من الدراسات عن كيفية التحقق من مصداقية الإحصائيات والسجلات الإلكترونية، ولا يعني ذلك عن ضرورة وجود منسقين ومتابعين على الأرض.
- (2) بخصوص تجمعات اللاجئين المختلفة (ولا يُقصد هنا بالتجمعات الإقامة الجماعية بل أماكن تواجد اللاجئين بشكل عام) التي هناك نقص في المعلومات عنها؛ فإن التطور التكنولوجي، يضاف إليه التغيير السياسي والاجتماعي، يفتح الباب أمام مجالات جديدة وواسعة في دراسات اللاجئين، بمختلف أماكن تواجدهم.
- (3) بخصوص التكرار والتأطير: يجب على الباحثين الخروج من حصرية دائرة دراسة الأوضاع المعيشية إلى دوائر أكثر إستراتيجية كدراسات السياسات، والتفاعل والاندماج-عدم الاندماج والهوية والحرية السياسية، والبحث في التجارب غير المطروحة للاجئين والفلسطينيين في دول غير دول الجوار، والذين لا يعانون مادياً بالضرورة، كالفلسطينيين في دول الخليج العربي، وأميركا الجنوبية وأوروبا والولايات المتحدة الأميركية وكندا. كما يجب على الباحثين عدم تجاهل إبراز الجوانب المشرفة للاجئين الفلسطينيين وإسهاماتهم العلمية والفكرية والاجتماعية، وكذلك أيضاً الجوانب السلبية كالمخدرات أو المخالفات القانونية، وجميعها ظواهر اجتماعية موجودة في كل التجمعات البشرية الإنسانية.
- (4) الإسهام الأكاديمي في مجال التأطير النظري والعملية لعمليات استيعاب الفلسطينيين وإشراكهم في أية عملية سياسية فلسطينية قادمة بوصفه نوعاً من التمهد لحقهم في العودة والتثبيت لهم والتأصيل لهويتهم.
- (5) العناية أكثر بمساقات اللاجئين الفلسطينيين في الجامعات العربية، وب تخصصات الهجرة واللجوء، التي نفتقر إليها. إن وجود الباحثين المتخصصين ضروري في عملية الارتقاء بالمساق المعرفي discourse الخاص باللاجئين بجوانبه المختلفة، السياسية والأكاديمية والإعلامية والحقوقية والشعبية. كما من المهم الرفع من مستوى التشبيك والتعاون بين الأكاديميين والمؤسسات الناشطة والحقوقية والمجتمع المدني في العالم العربي، تحديداً في مجال اللاجئين -بما يخص موضوع حلقة النقاش هذه- للارتقاء بأداء المجتمع المدني والوعي العام وتشكيل ضغط سياسي فاعل لاستيعاب أمثّل للاجئين الفلسطينيين لحين عودتهم. إن قضية التمييز أكثر ما تبرز ربما في لبنان، ولكنها دائماً ما يعاني منها اللاجئ الفلسطيني خاصة في الأزمات (مثلاً في الأردن وسوريا)، وهي أكبر دليل على عدم وجود استيعاب أخوي أو حقيقي للاجئين الفلسطينيين؛ مما ينعكس سلباً عليهم وعلى البيئة المحيطة التي تنظر لهم بصفتهم "عبئاً مؤقتاً" أكثر منهم مورداً بشرياً أو "ثروة وطنية مؤقتة". وهنا يبرز دور دراسات السياسات أيضاً والتي من الضروري لقيامها وجود دراسات توصف الواقع ومؤشرات علمية محدثة وكافية. كما أن التغيير السياسي الحاصل في الدول العربية، والقوى الجديدة الصاعدة، والإسلامية بمعظمها، معروفة بولائها للقضية الفلسطينية وحملها لهم الفلسطيني، ومن الضروري مساعدتها في وضع سياسات لائقة باللاجئين وبالذول المضيفة ولصالح الاثنين.

بالتعاون مع



مركز العودة الفلسطيني  
The Palestinian Return Centre

## اللاجئون الفلسطينيون في الوطن العربي الواقع والآفاق

١٤-١٥ أبريل ٢٠١٢

فندق شيراتون الدوحة



مركز الجزيرة للدراسات  
ALJAZEERA CENTER FOR STUDIES

- (6) في كل ما سبق، الأكاديمي والباحث هو الجندي المجهول، وهو من يقف وراء الإعلامي والسياسي والناشط والحقوقي. وعلى الأكاديميين والباحثين العمل دائماً في مجال اتخاذ قرارات ليست هينة، والبحث عن مجالات لم تُطرق بعدُ للمساهمة والإبداع، ومساعدتهما في مجال اللاجئين الفلسطينيين واسعة جداً، سواء من حيث الأسئلة أو من حيث المنهجيات.
- (7) وأخيراً وليس آخراً، الترجمة من العربية إلى الإنكليزية (ولغات أخرى) وبالعكس، للمساهمة في إثراء النقاش العلمي والجاد في مجال دراسات اللاجئين الفلسطينيين، والاستفادة من التجارب العالمية وتطبيقاتها المحتملة في مجال دراسات اللاجئين الفلسطينيين وما له من خصوصيات.

### المصادر

- (1) بحسب التقرير الإستراتيجي الفلسطيني 2011 (تحت الطبع) الصادر عن مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، يُعَدُّ عدد اللاجئين الفلسطينيين بحوالي 7.88 مليون لاجئ حول العالم، وهم يشكّلون بذلك أكثر من ثلثي الشعب الفلسطيني.
- (2) وليد الخالدي، كي لا ننسى: قرى فلسطين التي دمرتها إسرائيل سنة 1948 وأسماء شهدائها، مؤسسة الدراسات الفلسطينية (بيروت، 2001 ط3).
- (3) سلمان أبو ستة، أطلس فلسطين 1948، جمعية أرض فلسطين (لندن، 2004).
- (4) Nur Masalha, The Palestine Nakba: Decolonising History, Narrating the Subaltern, Reclaiming Memory, Zed Books (London, 2012).
- (5) Ahmad H. Sa' di and Lila Abu Lughod (Eds.), Nakba: Palestine, 1948, and the Claims of Memory, Columbia University Press (USA, 2007).
- (6) Lex Takkenberg, The Status of Palestinian Refugees in International Law, Clarendon Press (UK, 1998) والكتاب صدر أيضاً بترجمة عربية عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية في بيروت.
- (7) نجوى حساوي، حقوق اللاجئين الفلسطينيين بين الشرعية الدولية والمفاوضات الفلسطينية-الإسرائيلية، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات (بيروت، 2008).
- (8) ساري حنفي، بين علمين: رجال الأعمال الفلسطينيين في الشتات وبناء الكيان الفلسطيني، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية-مواطن (رام الله، 1997). وانظر أيضاً: ساري حنفي (محرر)، عبور الحدود وتبدل الحواجز: سوسيولوجيا العودة الفلسطينية، مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت، 2008).
- (9) Rex Brynen and Roula el-Rifai (Eds.), Palestinian Refugees: Challenges of Repatriation and Development, I.B. Tauris (London, 2007).
- (10) انظر: موقع وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين: <http://www.unrwa.org>
- (11) انظر: موقع الوكالة النرويجية <http://www.fao.no/ais/mideast/palestinianrefugees/index.htm>
- (12) في دراسة عن أرقام الأونروا ومدى القدرة على استخدامها في الأبحاث، وكيف: انظر: Lena C. Endresen and Geir Ovensen, The Potential of UNRWA Data for REsearch on Palestinian Refugees, FAFO website, last retrieved on 13/3/2012. see <http://www.fao.no/pub/rapp/176/176.pdf>
- (13) Tiltne, A. (2007). A Socio-economic Profile of the Nahr El-Bared and Beddawi Refugee Camps of Lebanon Based on the 2006 Labour Force Survey among Palestinian Refugees in Lebanon. Fafo. Retrieved May 11, 2011, from <http://www.fao.no/pub/rapp/10036/10036.pdf>
- (14) Tiltne, A. (2005). Falling Behind. A Brief on the Living Conditions of Palestinian Refugees in Lebanon. Fafo. Retrieved May 11, 2011, from <http://www.fao.no/pub/rapp/464/index.htm>
- (15) مركز العودة الفلسطيني-لندن وآخرون، استطلاع رأي للاجئين الفلسطينيين في سوريا ولبنان حول خدمات الأونروا في الذكرى الستين لتأسيسها، إبريل/نيسان 2010. متوفر على موقع مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات عبر الرابط التالي: <http://www.alzaytouna.net/permalink/4527.html>
- (16) شاهد: المؤسسة الفلسطينية لحقوق الإنسان، نتائج استطلاع رأي اللاجئين الفلسطينيين في لبنان حول قضايا تتعلق بحقوقهم المدنية، أغسطس/آب 2010، انظر الرابط: <http://www.pahrw.org/default.asp?contentid=300&MenuID=7>
- (17) ثابت: المنظمة الفلسطينية لحق العودة، تسرب وعمالة الأطفال الفلسطينيين في لبنان، مايو/أيار 2009، متوفرة عبر موقع مركز الزيتونة للدراسات والنشر: <http://www.alzaytouna.net/arabic/?c=201&a=90946>
- (18) الدولية للمعلومات، استطلاع رأي الفلسطينيين في المخيمات واللبنانيين في صيدا وطرابلس حول الأوضاع الأمنية في لبنان، مايو/أيار 2011، متوفرة عبر موقع مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات. انظر: <http://www.alzaytouna.net/arabic/?c=201&a=42262>
- (19) محسن صالح، الملخص التنفيذي لاستطلاع رأي اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، الملخص التنفيذي، مايو/أيار 2006. انظر: [http://www.alzaytouna.net/arabic/loadattachment.php?attachmentid=200\\_11367\\_313](http://www.alzaytouna.net/arabic/loadattachment.php?attachmentid=200_11367_313)
- (20) Council, Beirut Danish Refugee Council (2005), Non-ID Palestinian Refugees in Lebanon . Danish Refugee Council, Beirut
- (21) سوف يتم التطرق إلى هذا الموضوع بتفصيل أكبر في الإشكاليات.
- (22) محمود العلي، الواقع الاجتماعي للفلسطينيين في لبنان بين التدامج والتمايز، باحث للدراسات (بيروت، 2012).
- (23) محسن صالح (تحرير)، أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات (بيروت، 2008).
- (24) محمد علي الخالدي، اللاجئون الفلسطينيون في لبنان 2001، مؤسسة الدراسات الفلسطينية (بيروت، 2001).
- (25) Amnesty International (October 2007). Exiled and Suffering: Palestinian Refugees in Lebanon . Retrieved May 11, 2011, from <http://www.amnesty.org/en/library/info/MDE18/010/2007>
- (26) المنظمة الدولية للأزمات، تقرير الشرق الأوسط رقم 84: "أرض خصبة لزعة الاستقرار: مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان"، فبراير/شباط 2009. انظر: <http://www.crisisgroup.org/ar/Regions%20Countries/Middle%20East%20-%20North%20Africa/Israel%20-%20Occupied%20Palestinian%20Territories/084-nurturing-instability-lebanons-palestinian-refugee-camps.aspx>
- (27) لقائمة إصدارات الفاو حول اللاجئين الفلسطينيين بشكل عام، ارجع للرابط:

بالتعاون مع



مركز العودة الفلسطيني  
The Palestinian Return Centre

## اللاجئون الفلسطينيون في الوطن العربي الواقع والآفاق

١٤-١٥ أبريل ٢٠١٢

فندق شيراتون الدوحة



مركز الجزيرة للدراسات  
ALJAZEERA CENTER FOR STUDIES

<http://www.fafno.no/ais/mideast/palestinianrefugees/index.htm>

وفيما يلي قائمة بإصدارات الوكالة عن لاجئي لبنان:

- Endresen, L. et. Al. (1997). Availability of public health data about Palestinian refugees. Fafo. Retrieved May 11, 2011, from <http://www.fafno.no/pub/rapp-rot/889.htm>
- Hovdenak, A. et. Al. (1997). Constructing Order: Palestinian Adaptations to Refugee Life. Fafo. Retrieved May 11, 2011, from <http://www.fafno.no/pub/rapp/236/index.htm>
- Tiltnes, A. (2008). Characteristics of Displaced Palestinian Refugees from the Nahr El-Bared Refugee Camp: Results from the August 2007 Survey of 999 Families. Fafo. Retrieved May 11, 2011, from <http://www.fafno.no/pub/rapp/10046/index.html>
- Tiltnes, A. (2007). A Socio-economic Profile of the Nahr El-Bared and Beddawi Refugee Camps of Lebanon Based on the 2006 Labour Force Survey among Palestinian Refugees in Lebanon. Fafo. Retrieved May 11, 2011, from <http://www.fafno.no/pub/rapp/10036/10036.pdf>
- Tiltnes, A. (2005). Falling Behind. A Brief on the Living Conditions of Palestinian Refugees in Lebanon. Fafo. Retrieved May 11, 2011, from <http://www.fafno.no/pub/rapp/464/index.htm>
- Ugland, O. (Ed.).(2003). Difficult Past, Uncertain Future: Living Conditions Among Palestinian Refugees in Camps and Gatherings in Lebanon. Fafo. Retrieved May 11, 2011 from <http://www.fafno.no/pub/rapp/409/index.htm>
- (28) انظر كافة إصدارات مؤسسة شاهد على موقعها:  
/ <http://www.pahr.org>  
و كذلك منظمة ثابت على موقعها:  
/ <http://www.thabit-lb.org>
- Suleiman, J. (1999). The Current Political, Organizational and Security Situation in the Palestinian Refugee Camps of Lebanon. (29) ..Journal of Palestine Studies 29(1), pp
- Sayigh, R. (1994). Too many enemies . London: Zed Books (30)
- Fisk, R. (1990). Pity the nation: the abduction of Lebanon. New York: Atheneum (31)
- [Tarabulusi, F. (2007). A history of modern Lebanon (1. publ. ed.). London [u.a.: Pluto Press (32)
- Nazzal, N. (1978). The Palestinian exodus from Galilee, 1948 . Beirut: Institute for Palestine Studies (33)
- Sayigh, R. (2004). A House is not a Home: Permanent Impermanence of Habitat for Palestinian Expulsees in Lebanon. Journal of (34) Holy Land Studies, 4(1), 17-39 and
- Sayigh, R. (1977). The Palestinian Identity among Camp Residents. Journal of Palestine Studies, 6(3), pp
- Khalidi, R. (1996). Contrasting Narratives of Palestinian Identity, in Yeager, P. (Ed.) The Geography of Identity. Michigan: (35) University of Michigan Press
- Khalidi M.A. (Ed.). (2010). Citizenships and Identities: Palestinian Refugees in Lebanon. Beirut: Institute of Palestinian Studies (36)
- Khalili, L. (2007). Heroes and martyrs of Palestine: the politics of national commemoration. Cambridge, UK: Cambridge University (37) Press
- Hanafi, S. (2010). Palestinian Refugee Camps in Lebanon: Laboratory of Indocile Identity, in Khalidi M.A. (Ed.). Citizenships and (38) Identities: Palestinian Refugees in Lebanon. Beirut: Institute for Palestinian Studies
- Klaus, D. (2003). Palestinian refugees in Lebanon: where to belong?. Berlin: Schwarz (39)
- Peteet, J. "Socio-Political Integration and Conflict Resolution in the Palestinian Camps in Lebanon," Journal of Palestine Studies, (40) vol. xvi, no. 2 (Winter 1987), p. 38
- Knudsen, A., & Hanafi, S. (2010). Palestinian Refugees Identity, Space and Place in the Levant. . Hoboken: Taylor & Francis (41)
- Haddad, S. (2003). The Palestinian impasse in Lebanon: the politics of refugee integration. Brighton [England: Sussex Academic (42) Press
- Nasrallah, F. (1997). Lebanese Perception of the Palestinians in Lebanon: Case Studies. Journal of Refugee Studies, 10, 349-359 (43)
- Khalidi, M., & Riskedahl, D. (2007). The Road to Nahr al-Barid: Lebanese Political Discourse and Palestinian Civil Rights. Middle (44) East Research and Information Project (MERIP). Retrieved July 15, 2011, from [http://www.merip.org/mer/mer244/khalidi\\_riskedahl.html](http://www.merip.org/mer/mer244/khalidi_riskedahl.html)
- ; Sfeir, J. (2008). L'exil palestinien au Liban: le temps des origines (1947-1952). Paris: Karthala (45)
- Peteet, J. (1996). From Refugees to Minority: Palestinians in Post-War Lebanon. Middle East Report, 200, 27-30 (46) and
- Peteet, J. (1987). Socio-Political Integration and Conflict Resolution in the Palestinian Camps in Lebanon. Journal of Palestine (47) Studies, 16(2), p. 38
- Hallaq, H. (2002). The Stance of Lebanon towards the Palestinian Issue 1918-1952 (Arabic lit. Mawqif Lubnan min Al-Qadiyyah al- (48) Filastiniyyah 1918-1952). Beirut: Dar Al-Shourouq
- El-Khazen, F. (1997). Permanent Settlement of Palestinians in Lebanon: A Recipe for Conflict. Journal of Refugee Studies, 10(3). (48) Retrieved July 15, 2011, from <http://ddc.aub.edu.lb/projects/pspa/khazen.html>
- Salam, N. (1994). Between Repatriation and Resettlement: Palestinian Refugees in Lebanon. Journal of Palestine Studies, 24(1), 18- (49) 27
- Sayigh, R. (2004). A House is not a Home: Permanent Impermanence of Habitat for Palestinian Expulsees in Lebanon. Journal of (50) Holy Land Studies, 4(1), 17-39
- Zureik, E. (2003). Theoretical and Methodological Considerations for the study of Palestinian Society. Comparative Studies of (51) South Asia, Africa and the Middle East, 23(1-2), 152-162. Retrieved May 9, 2011, from [http://muse.jhu.edu/login?uri=/journals/comparative\\_studies\\_of\\_south\\_asia\\_africa\\_and\\_the\\_middle\\_east/v023/23.1zureik.html](http://muse.jhu.edu/login?uri=/journals/comparative_studies_of_south_asia_africa_and_the_middle_east/v023/23.1zureik.html) (52)
- .Ibid